أولا : إشكالية الدراسة - المفاهيم

ربما كان أهم ما يجب التنبه إليه فى هذا الصدد- ومنذ البداية - تحديد المفاهيم وتأكيدها، وهو ما يدفعنا قبل كل شىء للتمهل عند هذه المفاهيم -تجليات هذا المشترك ودلالته هنا ..

وهو ما يدفع بنا عند بدهيات تأصيل المفاهيم والمصطلحات الهامة هنا - الآن - وفى العصر الحديث - بدايات الألفية الثالثة :-

فلنتمهل عند بعض هذه المفاهيم قبل أن نصل إلى «هوية» أو إشكالية بدهية لابد من أن نتنبه إليها فى تأكيد هذا المشترك الثقافى فى العصر الحديث.. وهو ما نتمهل عنده قبل كل شىء..

① الثقافة

الجذر اللغوى للكلمة ثقافة هو الفعل الثلاثى «ثَقِفَ» أو «ثَقُفَ» بمعنى حَذَق أو مَهَرَ أو فَطَنَ (أو فَطِنَ) أى صار حاذقا ماهرا فطنا فهو «ثَقِفٌ»، وقد ثَقِفَ ثَقَفا، و «ثَقَافَة». وثقَّف الشىءَ أقام المعوَجَّ منه وسواه، وثقَّف الإنسانَ أدَّبه وهذَّبه وعلَّمه. ويرتبط الفعل «ثَقِف» بدلالات ومعانٍ أخرى قد تضىء فهمنا لهذه الدَّلالة الرَّئيسة، ومن ذلك ارتباطه بإدراك الشَّخص أو الشىء أو إصابَتهِ والظَّفر به، أو صقله وتسويته، حيث ورد فى القرآن الكريم قوله تعالى ﴿ مَّلْعُونِينَ ۖ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟ أُخِذُوا۟ وَقُتِّلُوا۟ تَقْتِيلًا ﴿٦١﴾ ﴾ (الأحزاب، الآية ٦١)، وقوله ﴿ وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ ﴾ (البقرة، الآية ١٩١ - والنساء، الآية ٩١).

ويُعرِّف مجمع اللغة العربيـــة الثقافة بأنها «العلوم والمعارف والفنون التى يُطْلَبُ الحَذْقُ فيها»[1]

وثمة تعريف للثقافة من منظور علـم البيولوجيا (الأحياء) Biology وتعريـف آخر من منظور علم السوسـيولوجيا Sociology (الاجتماع). ويـكاد تعريفها من منظور هذا العلم أن يبلـغ مائتى تعريف، أو صيغة تعريف، أو ربما ما يزيد على ذلك.

تدل الثقافة، فى علم البيولوجيا، على نمو الخلايا الحية والأنسجة فى الظـروف المختبرية، ويرتبط هذا التعريف، كما نرى، ارتباطا وثيقا بالمعنـى اللغـوى للكلمة Culture، الذى يحيـل إلى الزراعة أو المزرعة والزَّرع وإلى ما تتضمنه معانى هذه الكلمات من إيحاء بالاستقرار والتحضُّر وبدء الحياة فى مجتمعات مسـتقرة متفاعلة ومتعاونة، صارت فيما بعد قرى وبلدات ومدنا!

ومن منظور علم الاجتماع، يأخذ التعريف اللغوى السابق فى التوسُّع والتعمُّق على يد علماء عديدين (جيرارد أودونيل، ماكس فيبر، ماركس، وغيرهم)، ليصبح تعريفا اصطلاحيا يُشـير إلى طريقة الحياة التى تتمكن جماعة بشـرية من تأسيسـها لتكون مقبولة من جميـع أفراد الجماعة، وملائمـة لهم كمجمـوع، وهى طريقة تتضمَّن أسـاليب الإدارة وآلياتها، ونمط التفكير، وآداب السلوك والمعتقدات، أو منظومة الأخلاق والقيم التى تحكم الجماعة، وكذلك اللغة، ونمط العيش بما يتضمنه من مسكن ومأكل

---

(١) انظر:

http://home.birzeit.edu/cds/arabic/news/other/2005/april-16/abd doc

أيضا انظر: مادة «ثَقِفَ» فى «مختار الصحاح» و«المعجم الوسيط»، أو فى غيرهما من معاجم اللغة العربية.

ومشـرب ومن علاقات وأنظمة سلوك تؤسس التواصل بين الفرد والفرد، وبين الفرد والجماعة، وبين الفرد والطبيعة، وبينه وبين الوجود.

الثقافـة، إذن، هى جمـاع الأنظمة المادية والروحيـة التى ابتكرها الإنسـان لتحكم سـلوكه فيما هو ذاهبٌ إلى الارتقاء بهويته وذاته ونمط حياته والإعلاء من شأن وجوده فى الحياة عبر الانخراط فى صيرورة هى الثابـت الوحيد فى هذه الحياة، وعبر الاحتفـاظ بأبنية ثقافية تحملها اللغة إلى الأجيال اللاحقة كى تسـكنها وتتولَّى تعديلها أو إعادة إنتاجها وفق حاجاتها وشروط تطورها.

ولئـن كان إدوارد تايلـور قـد أحصى ما يزيد علـى مائتى تعريف للثقافة، فإنه خلص إلى تعريف شامل تمثل فى مقترح مفاده أنَّ «الثقافة هـى ذلك الكل المعقد الذى يتضمن المعارف والمعتقدات والفنون والآداب والأعراف والقوانين وغير ذلك من منجزات الإنسان كفرد أو كمجتمع».

وفى العام ١٩٨٥عرَّفت منظمة اليونسكو الثقافة بأنها «جميع معارف الإنسـان المتعلقة بالطبيعة والمجتمع»[1].

وربما نكون فـى حاجة إلى التمييز بين ثقافة مثقفة أو ثقافة عارفة، عالمة، وأخرى ليسـت كذلك، أى غير عالمـة، أمية، جماهيرية، ذلك لأن الأولى تنهض على تأطير معرفى لتجارب الحياة، على تسـمية لها وقبض معرفى عليها عبر القراءة والتحليل والاكتشاف والتجريد والتدوين والحفـظ فى مدونات معرفيـة، بينما تظل الثانية مسـكونة بالمتخيل، وبالوهم، وبالأيدلوجيا المتراكمة طبقات فوقها، وهو ما يجعلها فى حاجة

(١) انظر: (إدوارد تايلور: ما الثقافة؟، واليونسكو؟)

إلى تحليل يؤدى إلى امتلاكها معرفيا؛ وإلى تشذيب معرفى يُكْسِبُها قدرا من الرَّشاقة التى تجعلها قادرة على الخطو فى محاذاة الثقافة العارفة، والانخراط فى نسيجها.

تبدأ الثقافة من لحظتين: لحظة اكتشاف النار ولحظة اكتشاف القناع، وليس لأى من هاتين اللحظتين أن تقل أهمية وخطورة عن اللحظة الأخرى[1].

هكذا تكون الثقافة أوسع من مجرد الإبداع الأدبى والفنى أو الفكرى، لتصبح حاضنة لإبداعات وابتكارات جديدة ولوسائل وأساليب وأدوات وطرق عيش، مبتكرة أو منقولة، تشبع حاجة ضرورية أو تكون كمالية تتوخَّى الترفيه أو التزيين أو التجميل، هادفة فى كل حال إلى تيسير الأمور وتسيير الحياة وحل المشكلات وحفظ المآثر والمنجزات، وإشباع الرَّغبات وتلبية الأشواق!

ولعلنا نستطيع، فى ضوء ما تقدَّم، أن نقول إن الثقافة، فى جانب مهم من مكوناتها ودلالاتها، هى حقول من الخبرات والتجارب والمنجزات المؤطَّرة لغويا ومعرفيا والتى يمكن من خلالها تمييز الهويات!

وربما تكون اللغة، بوصفها مؤسسة المؤسسات، هى التى تُحَدِّدُ انتماء الأفراد لثقافة معينة، وربما تكون علاقة كل فرد بلغته هى جوهر العلاقة التى تُساعده على تملك ثقافة معينة، وهو الأمر الذى يعنى أنَّ التمكن من اللغة مدخل لا غنى عنه للتمكن من الثقافة، وأنَّ الأنماط اللغوية

(١) لمزيد من التفصيل حول هذه الفكرة انظر: عبد الرَّحمن بسيسو: قصيدة القناع فى الشعر العربى المعاصر «تحليل الظاهرة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت - عمَّان، الطبعة الأولى، ١٩٩٩، الفصل الأول «تأصيل المفهوم» ص ٦ ومواضع أخرى.

ليســت مجرد أنظمة وأشكال فحســب وإنما هى عوالم بشرية، وبيوت مكتنزة بأشكال الحياة، أى بالثقافة.

□□□

② الثقافة الإسلامية

وهـو ما يقترب بنا من مفهوم الثقافة الإسـلامية فى هذه الشـعوب التى عرفت هذا المفهوم «بتفاعلاته فى الماضى والحاضر، من دين ولغة وتاريخ وحضارة وقيم وأهداف مشـتركة بصورة واعية»، نسـتطيع القول إن الثقافة الإسلامية هى فى عدة وسائل منها: الوسيلة العلمية والفكرية لدراسـة وفهم النصوص الشّـرعية المتعلقة بالعقيدة والشـريعة والأخلاق الإسلامية.

الوسيلة العلمية التى تم الوصول إليها عبر التطور التاريخى والتتابع الاجتماعى والسياسى الطبيعى.

الوسـيلة العلمية والفكريـة لتأكيد أن حصاد هـذه الثقافة هى التى تعكس بشكل ما الثقافة والهوية الإسلامية.

الوسـيلة العلمية التى تؤكد وحدة المصير تبعا لوحدة السياق الفكرى فى السياق الأخير.

الوسـيلة العلميـة لتأكيد أن الثقافـة بهذا المفهوم تجـاوز الأقليات والهويات والأجناس.

الوسيلة العلمية المنفتحة على الآخر لا المنطوية فى الذات.. فالثقافة الإسلامية تمضى فى سياقها بين مصدرين أساسيين: الشرعية والمعرفية، وما يندرج تحت كل منها من مصادر أخرى كثيرة..

ومراجعة تعريفات الثقافة الإسـلامية فـى الثقافة الورقية أو الرقمية تتحدد عند المصادر الأولية من قرآن وسـنة فضلا عن الفقه والتاريخ دون

التنبــه لأثــر المعاصرة أو تطــور الفكر الغربى من عصــر النهضة ..وهــو ما ينال من ثقافة المعاصرين فضلا عن التأثير الإيجابى.. وهو ما وجدت نفســى أتمهل عنده وأنا بين أنقرة واستانبول ونيقيا .. إلى غير ذلك من مدن تركيا المعاصرة بكل تطورها الحضارى..

لقــد تخطى التطور الحضارى مراحله المروعة أو ثوراته المتوالية : من زراعية وصناعية ليصل إلى المرحلة الأخطر اليوم تتمثل فى الثورة الرقمية، ليحاول الإجابة عن ســؤال الثقافة – الهوية فى التحليل الأخير، وهو سؤال الثقافة الإسلامية فى التبلور العلمى الحضارى المعاصر ..

وهو ما ســنعى إليه لتعريف مســتقبل الثقافة فى بلد كمصر أو تركيا لندلل على أن الخيوط الممتدة بين الماضى والحاضر زمنيا أو بين الجنوب والشمال – جغرافيا – يمكن أن تصل بنا إلى هذا المفهوم

لم يعد التعريف قومى – يتبع أى قطر – أو شــعبى يخص شــعب من الشــعوب، كما لا يرتبط بأى قومية أو شوفونية بقدر ما ينتمى للفهم العام للهوية الإسلامية فى تعريفاتها الثقافية والحضارية الأشمل ..

وهــو ما يتمهــل بنا أكثر عند عدة تعريفات تتداخل عبر مســاحات المحيط الثقافى وتتماهى بشــكل كبير، ممــا يدفعنا إلى إعادة النظر فى التعريفات الباطنية، وهنا تنقسم الثقافة الإسلامية إلى قسمين:

أولا: المصــادر الشــرعية، وهى الكتاب، والســنة النبوية الصحيحة والإجماع، والقياس.

ثانيــا: المصــادر المعرفية، وهى التاريخ الإســلامى، واللغة العربية، والخبرات الإنسانية النافعة.

وهـذه المصـادر التى تمضى فـى التاريخ والجغرافيـا والمعرفة يمكن رصدها على هذا النحو :

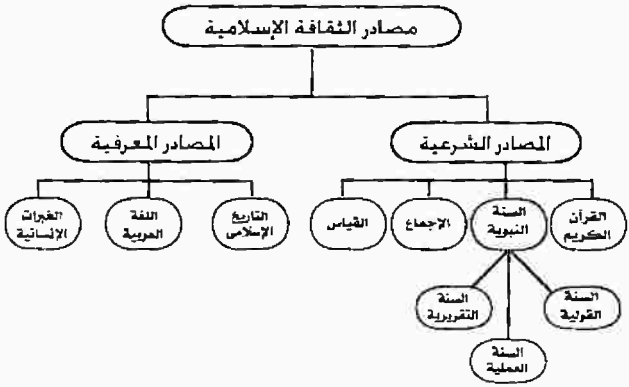

شكل رقم (٢,١) يبين مصادر الثقافة الإسلامية

وهـو ما يصل بنا إلى خصائص الثقافة الإسـلامية ومعانيها على هذا النحو: لما لذلك من فائدة عظيمة تعود علينا جميعا.

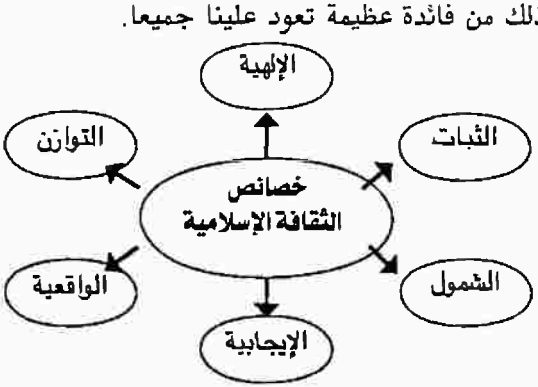

شكل رقم (٣,١) يبين خصائص الثقافة الإسلامية

موقع دراسات إسلامية، انظر:

http://www.elc.edu.sa/auto/IslamicStudies101_fromMat_131107/website/3-introduction-index7b02.html?module=islamic_studies_101&page=1

وهو ما يخرج بنا من الإطار العام للعودة إليه أكثر عبر ركيزة الهوية والوعى الجمعى والأقليات وتمركز كل هذه المفاهيم بمؤثرات العولمة التى عرفناها فى المنطقة منذ تسعينيات القرن العشرين.

□□□

③ ثقافة الهوية

الهُويَّـــة: لغويا وفلســفيا: فمع أنه لا وجــود للكلمة فى كل من المصباح المنير والقاموس المحيط ولسان العرب وهى أهم مصادر اللغة العربية.

يُعرِّف «المُعْجَمُ الوسيطُ» الصادر عن مَجْمَع اللُّغة العربية «الهُوِيَّة»، فلســفيا، بأنها: حقيقة الشَّــيء أو الشَّــخص التى تميزه عن غيره. وفــى تعريفه لمصطلح «الهُوَ»، من منظور التَّصوف، يذكرُ المعجم أنه «الغيبُ الذى لا يصحُّ شــهوده للغير كغيــب الهُويَّة المُعبَّر عنه كُنْهَاً باللاتعـُّـين، وهــو أبطنُ البواطن». ويذهب المُعْجَــمُ إلى تحديد معنى آخــر للهويَّة حــين تُضاف إلى الكلمة «بطاقــة»، أو تُوصف بالنَّعت «الشَّــخصية»، لتجعلنا نحصل علــى المصطلح «بطاقــة الهُويَّة» أو «البطاقة الشَّــخصية»، المُتَدَاوَلين حديثا، فيذكــرُ أنَّ «الهُوِيَّةَ بطاقة يثبتُ فيها اسمُ الشَّخص وجنسيتهُ ومولدهُ وعمله»[1].

---

(١) مجمع اللغة العربية (الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التُّراث): المعجم الوسيط. «الهو» و«الهُوِيَّة». وفى أغلب المعاجم العربية القديمة لا نجد تعريفا للهوية. وربما لا نجدُ فى المعاجم القليلة التى عرَّفتها ما هو أزيدُ مما أورده المعجم الوسيط. أو أعمق منه. وذلك لأنَّ معاجمنا اللُّغوية التى عجزت عن اقتناص الكلمات الجديدة وتسجيلها وتوضيح معانيها. لحظة أن توقَّفت عن ملاحقة تطوُّر اللُّغة عبر صيرورة الحياة منذُ ما يزيد على الألف عام. قد عكست تقصير مؤسسات العرب المعنية فى هذ المجال وحملت آثار قصر تلك المؤسسات جهودها على «إحياء التُّراث» عبر إعادة طبع المعاجم القديمة، أو استنساخها، أو إعادة إنتاجها على أحسن تقدير. وهو الأمر الذى ترك فراغا سعى علماءُ لغويون متميزون، ومثقفون ومبدعون متنورون، جادون ومخلصون، إلى ملئه حيث أقدموا على فعل بعض ما كان ينبغى على تلك المؤسسات أن تفعله. وحملوا على كاهلهم عبء الحفاظ على لغة الأمة. وملاحقة تجدُّدها!.

وفى كتاب «التعريفات» يُعَرِّفُ الجرجانى (السيد الشريف على بن محمد) الهُوِيَّةَ بأنها: «الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق اشتمال النُّواة على الشجرة فى الغيب المطلق»[1].

(1) الجرجانى (السيد الشريف على بن محمد): التعريفات، مكتبة مصطفى البابى الحلبى، القاهرة، ١٩٣٨.

إن الجرجانى فى كتاب التعريفات عرفها بأنها «الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة فى الغيب المطلق»وهذا المعنى يجعل الهوية كمرادف للحقيقة المطلقة فى عالم الغيب وهو يختلف عن المعنى الرائج للكلمة اليوم. وعليه ذهب المترجمون العرب القدامى لتوظيف علم الاشتقاق لمقاربة مفهوم الهوية ،فاشتقوا كلمة الهوية من (الهو) ،فالمعنى الفلسفى للهوية هو ما يكون الشيء هو نفسه ،ويقول الفارابى فى ذلك «هوية الشيء وعينيته وتشخصه وخصوصيته ووجوده المنفرد له ،كل واحد، وقولنا إنه هو إشارة إلى هويته وخصوصيته ووجوده المنفرد له الذى لا يقع فيه اشتراك». وهذا ما يؤكد عليه المفكر المغربى محمد عابد الجابرى بالقول بأن معنى الهوية فى الفكر الفلسفى العربى «قد استقر ليدل على ما به الشيء هو هو بوصفه وجودا منفردا متميزا عن غيره».

لا يختلف مفهوم الهوية فى القواميس الأجنبية عن المفهوم العربى إلا فى المحتوى الذى يرتبط بالثقافة ،فالهوية رديف الأنا الذى هو غير الآخر ،بمعنى أن التعريف الأبستمولوجى للهوية لم يتغير ولكن مشتملاتها أو تعريفها الثقافى والحضارى هو الذى طرأت عليه تغيرات. وقد اختلف الباحثون فى الموضوعات المتعلقة بالهوية والشخصية إلى أى علم تنسب، وهكذا تعددت تعريفات الهوية حسب العلم الذى يبحث فيها : علم النفس أو علم الإناسة أو علم الاجتماع، وسنقتصر هنا على تعريفها فى مجال علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي،أى سنعالج هنا الهوية الجماعية Collective Identity والهوية بهذا المعنى هى شعور الفرد بالانتماء إلى جماعة أو جماعات معينة ،تجانس المجتمع هو الذى يحدد ما إذا كانت الهوية إنتماء لجماعة واحدة أو لعدة جماعات ،ففى المجتمعات المتجانسة عرقيا وطائفيا تكون الهوية أكثر انسجاما لأن الانتماء يكون لنفس الطائفة ونفس العرق أو الاثنية ،فيما المجتمعات غير المتجانسة تتعدد فيها الانتماءات مما يخلق تعددا فى الهويات وهذا التعدد يكون خصبا وبناء حيث تسود ثقافة الديمقراطية ومؤسساتها وقد يكون عامل صراع ويؤسس لطائفية مقيتة حيث تغيب الديمقراطية.

http://www.palnation.org/vb/showthread.php

أمـا قاموس أكسـفورد الذى يبدو أنه أحد مصـادر تحديث تعريف الكلمات فى المعاجم العربية الحديثة، فإنه يُعرِّف الهوية بوصفها «حالة الكينونة المتطابقة بإحكام، أو المتماثلة إلى حدِّ التطابق التام أو التشـابه المطلق». والكينونة، هنا، تتعلَّق بالشيء المادى أو بالشَّخص الإنسانى.

وربما نسـتخلص من العبارات والأمثلة القليلـة التى يُوردها قاموس أكسـفورد، أنَّ الأمر يتعلَّق بالتطابق التام ما بين باطن الشيء وظاهره، أو بتماثل التجليات الظاهرة لأى كينونةٍ مع جوهرها العميق، بلا انفصام أو انشـطار مهما ضئل، بحيث تتبدَّى الهُويَّةُ، فى تراسـل مع تعريفها الـذى يقترحه الجرجانى أو المعجم الوسـيط أو معجم أكسـفورد، وفى توافق مع التعريف الصُّوفى لمصطلح «الهُوَ»، بوصفها مكونة من خصائص الشيء، أو الشَّخص، المطلقة (أهى المتخيلة والمجرَّدة أيضاً؟)، المشتملة على صفاته الجوهرية التى تجعله مميزا عن غيره تَمَيُّزاً يُكسـبه فرادته وخصوصيته، ويُحدِّد الصُّورة التى يحملها فى نفسـه عن نفسـه، والتى سـتؤثِّر، بطريقة أو بأخرى، فى تحديد المنظور الذى سـيعتمده لإحالة ذاته إحالة موضوعية فى العالم، والذى سيُطلُّ من خلاله على الآخرين ليرسم الصُّورة التى سيكونها فى نفسه، ولنفسه، عنهم.

وربما يكون لآليات عملية تحوُّل النُّواة إلى شـجرة، أو تحول المجرد إلى مجسـد عبر تنزيل الأفـكار والقيم المطلقة وقائـعَ عيانية وتصرُّفات يمكن اقتناصها وإدراكها والإمسـاك بها، أنْ تكون ذات فائدة ونفع فى تأويل الصُّورة الاستعارية التى يحاول الجرجانى من خلالها أن يثير فى عقلنا، وربما فى مخيلتنا، شـبكة من الـدلالات التى تمكننا ملاحقتها

من القبض على المعانى المفهومية المتشعبة التى يبثُّها مصطلح الهوية، لغويا وفلسفيا. ومن إدراك المكونات الجوهرية التى تُكْسِبُ هذا المصطلح مفهومه العميق ودلالته البعيدة. فما الهوية، فى هذا الضوء، وما هى مكوناتها؟.

الهُوية بنيةٌ مُتَحوِّلة، وقيمٌ جوهرية قابلة للتنزيل:

ليست الهوية بنية مغلقة وإنما هى بنية مُتَحَوِّلة باستمرار، ولكن على محور ثبات! إنها مصطلح يعكس نفسه تحت مجهر الزَّمن ومعاييره، وفى سياق علاقة تبادلية تنهض على تفاعل، متحقِّق أو مكبوح، مع معطيات الوجود ومكونات المحيط، بحيث لا يُمكن التعامل معه بمعزل عن إدراك مناحى تأثُّره بالسلطة الزَّمنية للتاريخ، وبمعطيات حركة الحياة وغايات الحراك، أو السُّكون، الثقافى: الاجتماعى، والاقتصادى، والسياسى، والقانونى، إلخ.

وليست الهوية، فى هذا الضوء، واقعا ثقافيا أو مجتمعيا ناجزا، وإنما هى قيم جوهرية تتنزَّل فى واقع تتجدد فيه بفعل فهم الإنسان وإدراكه وديناميته، وقدرته على مواجهة مشكلات حياته وعصره، وتخطِّى الضَّرورات التى تحكمه، وتحدُّ من مدارات حريته، أو هى قيم جوهرية تكون معرَّضة لأنْ تفقد جوهريتها إنْ هى جَمُدَت أو ماتت، أو فقدت استمرار كينونتها فى مطلق تجوهرت فى رحابه. وذلك إنْ توقَّفت عن أنْ تكون قابلة للتنزيل فى واقع الحياة الإنسانية، أو كفَّ الإنسانُ عن قراءة رسائل الوجود، أو استمرأ العيشَ فى حاضر من الإغراق فى

الجهل. والرَّكون إلى حائط زمن أفقى لا يعرف كيف يكون زمنا حاشدا موَّارا بالحياة، أو تماهى بماض تستحيل استعادته. أو بمستقبل لا يُمكن الوصول إليه!.

ولأنَّ الهوية هى القيم المطلقة والخالدة التى تسهم فى صوغ حقيقة الإنسان الممكنة كحقيقةٍ تتأسس عليها إمكانية ذهابه فى رحلة تحمله إلى كمال محتمل. ولأنَّ الهُوية تُماثل النواة (أو البذرة) من حيث ممكنات تحولهما إلى شجرة أو نبتة. حيث كلاهما جوهر كامن قابل للانخراط فى صيرورة تحوله. فإن الهوية هى ثابت الإنسان وتحولاته. أو هى جوهره المجرد وتجلياته العيانية الممكنة. والمتغايره، والمتحولة فى سياق صيرورة دائمة.

إنها، إذن، حقيقتنا التى تحتاج جهدنا الإنسانى الدؤوب كى تتجسد فى الوجود عبر طموحنا اللاهب وقدرتنا الخلاقة على إحالة ذواتنا إحالة موضوعية فى العالم. وهى قيمنا المتعالية. المجردة، المطلقة، التى تتوق إلى التنزل فى الحياة العملية عبر وقائع فعلية وأنماط سلوك ومواقف وتصرفات، وبرامج عملٍ تؤسس حقائق حضارية ثقافية واجتماعية وفكرية واقتصادية وسياسية الخ.

وتأسيسا على ذلك، فإن للهوية، باعتبارها منظومة قيم مطلقة وبنية متحولة فى آن معا. وظيفة حضارية تفضى بالإنسان إلى صعود مراقى التطور والتقدم والازدهار، وتنجز أهدافا فى تحفيز مسيرة الرقى الإنسانى، وفى بناء حضارة البشر على نحو يمكن الإنسان من الاستمرار فى رحلة وجودية تحمله من كمال متحقق إلى كمال محتمل.

وتأسيسا على ذلك، فإن قراءة الهوية، ومساءلتها، ليست مجرد عملية تنتمى إلى ترف فكرى زائد عن الحاجة، وإنما هى نشاط إنسانى ضرورى ينبغى له أن يكون دؤوبا كى يسهم فى تجديد الهوية والارتقاء بها والإعلاء من شأنها عبر إحسان عملية تنزيل مطلقاتها فى واقع الحياة الإنسانية: من أنا؟ وكيف صرت على ما أنا عليه؟ ما هى العناصر التى تشكل هويتى؟ ما ثابتها وما متحولها؟ وعلى أى محور ثابت تحدث تحولاتها؟ وكيف يمكن لمنظومة القيم المطلقة التى تشكل عناصر ثابتة فى هويتى أن تترجم إلى تصرفات وأفعال وأنماط سلوك؟ إلى برامج عمل تعالج مشكلاتى الوجودية (الوطنية والإنسانية والحياتية اليومية) ووقائع تستجيب لضرورات وإشكاليات وجودى، وشروط واقعى، وطموحى الإنسانى الهادف إلى توسيع مدار حريتى؟

ومع أن الإنسان فى حاجة إلى إعمال مخيلته كى يحلم بهوية يتطلع أن يكونها، وكى يرسم لنفسه خطة عمل لمستقبل قابل للتحقيق، فإنه يحتاج إلى استبعاد ذلك عندما يعمد إلى قراءة الهوية ومساءلتها، إذْ ليس لأى قراءة تتحكم إلى أى نمط من أنماط التفكير الرغائبى، أو الخيالى الجامح، أو السكونى الجامد، إلا أن تأخذ الإنسان بعيدا عن حقيقته، وتبعده عن معرفة ذاته معرفة يصح أن تعرف بأنها «رأس المعرفة».

وربما نحتاج إلى أنْ نقرأ «هُويتنا» قراءة متوازنة تدرك قوانين التطور والتغير، وتحلل العلاقات القائمة بين الظواهر المعاصرة والتاريخ والقيم المطلقة المتعالية على الزمان والمكان. وذلك كى نحسن فهم «مفهوم» هذه الهوية، وكى نؤسس تحولاته الممكنة على تفاعل الحاضر مع الماضى

الحى، ومع آفاق التطور الإنسانى المفتوح. ومع الحاجة إلى تنزيل القيم المتعالية إلى وقائع حية.

ومن الحق أن معرفة الذات الفردية والجماعية معرفة عميقة ومتشعبة تفضى إلى تصفيتهما من الوهم والإيديولوجيا والأخيلة الزائفة والجموح الفارغ، إنما هى القاعدة التى يمكن أن يتأسس عليها الكلام على الهوية بوصفها ثروة حضارية. وبهذا المعنى، فإنَّ الهوية ليست مطلقا يسبح فى فضاء بلا هوية، وإنما هى «ذات إنسانية»، فردية أو جماعية، تنصهر فى «ذات ثقافية» تقوم على التعدد والوحدة، وعلى التحول الدائم على محور ثبات، تماما مثل القناع الذى هو «بنية عميقة، أو منظومة علاقات ثابتة ومتحولة يمكن إدراكها من خلال المحور الثابت الذى تتحرَّك عليه تحولات ترسخ دلالة أن الهوية فى تخلق مستمر، وأن الذات لا تجد حضورها إلا بانفتاح الأنا على ذات تتجسد فى آخر سواها»[1].

ويلاحظ أن العديد من الدراسات المعاصرة تجمع على أن الهوية بمفهومها العام تظل مجموعة الخصائص التى يمكن للفرد عن طريقها أن يعرف نفسه فى علاقته بالجماعة الاجتماعية التى ينتمى إليها والتى تميزه عن الأفراد المنتمين للجماعات الأخرى. وهى سمات لا تتكون صدفة تنسج نفسها فى التاريخ العربى عبر التراث الإبداعى (الثقافى والاجتماعى)، و هو ما يتردد فيه تعبيرات كثيرة من مثل: الرموز والعادات والتقاليد واللهجة أو اللغة، فضلا عن المعنى الجمعى للأساطير والقيم والتراث الثقافى.. وما إلى ذلك

(1) عبد الرَّحمن بسيسو: قصيدة القناع فى الشعر العربى المعاصر، المقدمة، ص (ج، ح).

ورغـم أن مفهـوم الهوية يتردد كثيرا فى الأدبيـات المعاصرة، يظل المعنـى العام هنا هو التفرد بكل ما يتضمنه التفرد هنا من عادات وأنماط سـلوك وميل وقيم ونظرة إلى الكون والحياة فى المعنى الذى نعثر عليه عنـد العديد من المفكريـن ويعرفهاالبعض بأنها «مركـب» من العناصر المرجعية والمادية والذاتية المصطفاة التى تسـمح بتعريف خاص للتفاعل الاجتماعى ويفسرها البعض الآخر بأنها مركب من عناصر فهى بالضرورة متغـيرة فى الوقت ذاته تتميز فيه بثبات معين، مثل الشـخص الواحد يولد ويشـب ويشيخ وتتغيّر ملامحه وتصرّفاته أحيانا ذوقه، لكنه يبقى هو نفس الشخص وليس شخصا آخر ويصل ثالث إلى تعميق المعنى فهى اسم الكيان أو الوجود على حاله، أى وجود الشخص أو الشعب أو الأمة كمـا هى بناء على مقومات ومواصفات وخصائص معينة تمكن من معرفة صاحب الهوية بعينه، دون اشتباه مع أمثاله من الأشباه.

وهـو ما يصل بنـا إلى المعنى المركب للهوية الثقافيـة لدينا من أنها حصيلة من المشـترك الثقافى من العقيـدة الدينية واللغة والتراكم المعرفى وإنتاجـات العمـل والفنون والآداب والـتراث والقيم والتقاليـد والعادات والأخلاق والتاريخ والوجدان، ومعايير العقل والسلوك، وغيرها من المقوّمات التـى تتمايز فى ظلها الأمم والمجتمعات. وليسـت هـذه العناصر ثابتة، بل متحرّكة ومتطورة باعتبارها مشـروعا آنيا ومستقبليا يواكب مستجدات العصر؛ وهى قابلة للتأثير والتأثر، وكما يوجد قدر كبير من الثقافة إنسانى مشـترك نتيجة التواصل والتفاعل بين ثقافـات الأمم المختلفة، يوجد قدر خاص يحفظ هوية مجتمع من المجتمعات.

إن مفهوم الهوية يثير جدلا واسعا فى صفوف المثقفين ليس فقط فى ما يختص بتعريف المفهوم، بل حتى فى ما يتعلق بوجوده ،حيث يتبادر إلى الذهن أن الهوية هى شيء محسوس يمكن وضع اليد عليه وصياغته ضمن تعاريف محددة. وأن هناك شيئا محددا يمكن أن نسميه الهوية لمجتمع ما. و لكن الأمر أكثر تعقيدا مما يبدو للوهلة الأولى. وفى السياق الأخير تبدو «الهوية مفهوم مجرد أوبنية ذهنية لا وجود له خارج الواقع الاجتماعى المعاش، ذلك الواقع الذى تشير إليه «الهوية» باعتبارها بطاقة يحملها كل منا فى محفظته، حيث الهوية أمر واضح ومحسوم لا تشكل معضلة ولا تمثل هاجسا، فهذا محمد بن فلان بن فلان، ذكر، مولود فى مدينة كذا عام كذا من دولة كذا يعمل فى مهنة كذا. والهوية فى هذا المستوى هى ممارسة يومية مكتسبة. بعكس الهوية المتسامية والمتعالية التى تدخلنا فى دهاليز السياسة والتاريخ والاجتماع والضمير الجمعى وتفرض نموذجا مجردا يكتسب صفة الديمومة والثبات.»[1]

وقد يكون من المهم أن نشير – فى هذا السياق- إلى مفهوم العولمة

ساد هذا المفهوم فى التسعينيات من القرن الماضي، حيث بدأ هذا المصطلح للإشارة بدون تمييز إلى روابط عابرة للقومية Transnational وخاصة الاختراق الاقتصادى للأسواق الخارجية، بينما ينزع الاستخدام

(١) لدينا العديد من المراجع والمصادر فى تعريف الهوية، انظر على سبيل المثال :

– محمد عابد الجابري المسألة الثقافية. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، (١)

– المؤتمر العلمى الثانى – الوطن العربى وتحديات العولمة د. أحمد عوده القرارعة جامعة الطفيلة التقنية – كلية العلوم التربوية

انظر أيضا : arabic-economy com/node

الأكاديمى من جهة أخرى، ليضيف إلى البعد الاقتصادى بعدا سياسيا يتمحور بصورة رئيسية، حول مسألة سيادة الدولة، كما يضيف مصطلح «العولمة» إلى هذين البعدين بعدا ثالثا وهو البعد الاجتماعى والثقافى.

ويرى البعض (Schol) أن «العولمة عملية تتطلب زوال المسافات والحدود بين الدول فى العلاقات الاجتماعية بينها»( )، وفى هذا السياق يؤكد هيجوت Higgott أن «العولمة» لا تولى أهمية للأرض ولا للحدود، بينما المحلية تعززها «فالعولمة» موسعة للحدود، والمحلية صائنة لها.

والعولمة جاءت فى اللسان العربى من «العالم» ويتصل به فعل «عُولم» على صيغة «فُعل» وهى من أبنية الموازين الصرفية العربية، أما فى الاصطلاح «فالعولمة» تعنى جعل الشيء على مستوى عالمى، أى نقله من المحدود إلى اللامحدود الذى ينأى عن كل مراقبة.

أما العولمة من المنظور العربى الإسلامى فالبعض يعرفها بأنها «اجتياح الشمال للجنوب، أى اجتياح الحضارة الغربية – المتمثلة فى النموذج الأمريكى – للحضارات الأخرى أو أنها القسر والقهر والإجبار على لون من الخصوصية، يعوله القهر ليكون عالميا».

وفى ضوء ما سبق يمكن تعريف «العولمة» إجرائيا بأنها «عملية تهدف إلى هيمنة الفكر والثقافة الغربية على الثقافات الأخرى بدعوى التعاون والتواصل وإزالة الحدود والمسافات بين الدول والشعوب» .

□□□

أردنـا هنا أن نؤكـد على بدهية – هى البدهية الرئيسـية – فى البحـث عن الذات الخاصة بنا، ونقصد بها هذه البدهية التى يمكن أن نعثـر فيها على الهويـة لتكون حاصل جمع قيم كثيرة من هوية العروبة أو هوية الأقليات .. إلى غير ذلك مؤكدين ومعززين فكرة المشترك الدينى والسياسـى لتأكيد قيمة الوعى بالهوية الشـرقية التى تحدد فى منطقتنا هنا..

وعلى هذا النحو، يكون علينا أن نتعرف إلى نسيج العديد من القضايا منها على سبيل المثال :

- **ثقافة الأقليات**
- **ثقافة العروبة**
- **المشترك – الثقافة الدينية**
- **المشترك – الثقافة السياسية**

④ ثقافة الأقليات

تمثل العلاقة بين الهوية والأقليات فى المنطقة أهم تجليات البحث عن «المشترك الثقافى» فى المنطقة ـ والهوية هنا تفهم فى الإطار الذى تتواجد فيه – بالفعل – فى المنطقة فلدينا أقليات كبيرة متنوعة بأصولها أو ثقافتها أو ديانتها، فمن الصعب أن نجد فى دولة مجتمعا أحادى الدين واللغة، ولا يؤدى وجود أقلية دينية أوعرقية أو مذهبية بالضرورة إلى قيام معضلة سياسية وإلى بداية حرب أهلية وعبورا فوق تعريفات كثيرة للأقليات يمكن التمهل عند التعريف الذى يقدمه سعد الدين إبراهيم، فى كتابه تأملات فى مسألة الأقليات، مجموعة من التعريفات من بينها التعريف المأخوذ من الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية والذى جاء فيه أن «الأقلية هى جماعة من الأفراد يتميزون عن بقية أفراد المجتمع عرقيا أو دينيا أو لغويا».

وها نحن أمام مجموعة من التعاريف الآخذة بالأقليات كمجموعة بشرية تختلف عن الأغلبية فى واحد أو أكثر من المتغيرات التالية: الدين أو اللغة أو الثقافة أو السلالة.

وهنا التعريف يقترب من تعريف الموسوعة البريطانية، كونها تعرف الأقليات بأنهم «جماعة من الأفراد يتمايزون عرقيا أو دينيا أو لغويا أو قوميا عن بقية الأفراد فى المجتمع الذى يعيشون فيه».

وتعرف الأقلية من الناحية السياسية «بأنها جماعة تشترك فى واحد أو أكثر من المقومات الثقافية أو الطبيعية أو عدد من المصالح التى تكرسها تنظيمات وأنماط خاصة للتفاعل وينشأ لدى أفرادها وعى بتميزهم فى

مواجهة الآخرين، نتيجة التمييز السياسى والاجتماعى والاقتصادى ضدهم، مما يؤكد تضامنهم ويدعمهم».

ولا مانع هنا من إضافة تعريف الموسوعة الأمريكية للأقلية «بأنهم جماعة لها وضع اجتماعى داخل المجتمع أقل من وضع الجماعات المسيطرة فى نفس المجتمع وتمتلك قدرا أقل من النفوذ والقوة وتمارس عددا أقل من الحقوق مقارنة بالجماعة المسيطرة فى المجتمع، وغالبا ما يحرم أفراد الأقليات من الاستمتاع الكافى بحقوق مواطنى الدرجة الأولى».

وعلى هذا النحو نصل فى السياق الأخير إلى أن الأقلية هى مجموعة قومية أو اثنية أو دينية أو - حتى - لغوية تختلف عن المجموعات الأخرى الموجودة داخل الدولة ذات سيادة[1].

ومما سبق يتضح لنا صعوبة إيجاد تعريف مرض عموما للأقليات، ولكن هناك مجموعة من المعايير اتفق المجتمع الدولى عليها فى تعريف الأقلية نوردها لأهميتها، هذه المعايير تشمل مجتمعه جميع الأقليات وهى:

(١) يلاحظ تكرار التعريفات فى عديد من المراجع ويبقى بأن هناك معيارين لتوصيف وتعريف الأقليات، الأول معيار ديناميكى متغير، يتعلق بالحقوق والمساواة والمشاركة وهى أركان المواطنة، بناء عليه تعريف الأقلية إذا كان هناك انتقاصاً لحقوق المواطنة فى أحد أركانها أوجميعها لجماعة ما فى وقت ما فى مجتمع ما.

ولكننا نرى بأنه بموجب هذا المعيار فإن فئات متعددة يمكن إدخالها ضمن نطاق الأقليات، وبرغم أن المعيار لا يتعلق بالعدد وإنما بوضعية الحقوق، فقد تكون الجماعة الأقل عددا هى المسيطرة كما كان حال سيطرة الأقلية البيضاء فى جنوب إفريقيا سابقا، وسيطرة السنة فى العراق إبان فترة حكم صدام حسين، وسيطرة الأقلية العلوية الآن فى سوريا.

والثانى معيار ثابت، يتعلق بالتمايز الظاهر لجماعة ما تشكل أقلية عددية، سواء كان هذا التمايز فى العرق أو الدين أو اللغة أو الشكل واللون أو الثقافة.

١- **أعدادها:** من الواضح أن الأقليات يجب أن تقل عددا عن بقية السكان الذين يمثلون الأغلبية، و لكن قد تكون هناك حالات لا تمثل فيها أى جماعه أغلبية، و يحدث أن يكون حجم الأقلية على درجة من الكبر تسمح لها بتكوين خصائصها المميزة، وغنى عن القول أنه لا يجوز أن تتعرض أيه أقلية، مهما كان صغر حجمها لأى شكل من أشكال المعاملة السيئة أو التمييز، و أن أفرادها يجب أن يتمتعوا بالأحكام العامة لحقوق الإنسان المنصوص عليها فى القانون.

٢- **عدم هيمنتها:** لابد من أن تكون الأقلية فى وضع غير مهيمن يبرر توفير الحماية لها، فهناك أقليات مهيمنة لا تحتاج إلى حماية، بل إن بعض الأقليات المهيمنة تنتهك بشكل جسيم فى بعض الأحيان مبادئ المساواة.

اختلافها فى الهوية الاثنية أو القومية: فى اللغة أو الدين، فالأقليات لها سمات اثنية أو دينية أو لغوية ثابتة تختلف عن سمات أغلبية السكان فى الدولة، ومن المتفق عليه عموما أن أفراد الأقلية يجب أن يكونوا من مواطنى الدولة التى يعيشون فيها.

٣- **مواقفها الفردية:** لأفراد الأقلية سبيلان للتعبير عن هويتهم: الأول هو مشاركة الجماعة رغبتها القومية فى الحفاظ على خصائصها، الثانية التعبير عن الهوية، «أى ممارسة الاختيار بين الانتماء إلى الأقلية أو عدمه»، فبعض الأفراد قد يفضل الاندماج فى أغلبية السكان، وهذا حقه، و لا يجوز للأقلية أو الأغلبية وضع العراقيل فى طريقهم، والبعض الآخر يفضل التمتع بحكم ذاتى أو تقرير المصير إذا كانت أوضاعه مهيأة».

وهـو ما يقترب بنـا من الأقليات فى المنطقة العربية قبل أن يتسـع محيط الدائرة من المنطقة العربية بثقافتها الإسـلامية إلى المنطقة الشرقية فيما أطلق عليه «الشـرق الأوسـط» المنطقة التى تتسع فى الشمال وفى الجنوب وتحمل – فى الغالب – هذه الثقافة (الهوية الإسلامية) والتى يتماهى فيها العديد من الأقليات.

وهو ما يقترب بنا من هذه العلاقة العضوية المؤكدة – فى انحسـارها أو إفاضتهـا – لصـالح الثقافة العربية بمفهوما «المشـترك» الإنسـانى. الجزيرة العربية كانت موطن شعوب متعددة تتكلم بلغات، هى والعربية مـن أصول واحدة، وتطورت لغاتهـا بعد خروجها من الجزيرة، وبقيت العربية أقرب إلى الأصل. ثم تعربت تلك الشعوب بصورة تدريجية، ودون ضغوط أو إكراه. كما دخل قسـم كبير من تـراث الأقليات فى الحضارة العربية والإسلامية– وشهدت مرحلة ازدهار الحضارة الإسلامية، اتخاذ العربية لغة رسمية، ما ساعد فى انتشار اللغة العربية الأدبية إلى جنوب الجزيرة إضافة إلى شمالها.

بيد أنه على أثر سقوط الحكم العثمانى برزت مشكلة الأقليات بصورة حادة فى المنطقة العربية والبلقان إثر انهيار الحكم العثمانى حيث كانت السـلطنة العثمانية تميز بين الطبقة الحاكمة والرعايا، مما أثر أكثر فى تفكك وانهيار الدولة العثمانية وهنا سـعى الاسـتعمار الأوروبى إلى إثارة نعرات الأقليات مسـتخدما فى ذلك منطق فرق تسد، كما عجزت معظم الدول العربية بعد الاستقلال عن احتواء التميزات الثقافية والاختلافات الجماعية لمجتمعاتها عبر اتجاهها إلى ضرب الديمقراطية وازدراء حقوق

الإنسان، والاستناد إلى شرعية منقوصة قوامها تثمير التميزات الثقافية بين أبناء البلد الواحد لتقليد جماعة معينة على حساب الجماعات الأخرى والقيام بممارسات تمييزية ضدها بعدم إعطائها وضعا متساويا مع الغالبية في ميدان المشاركة أو التوزيع العادل للثروات مستخدمة في ذلك وسائل العنف والإكراه والعزل».

ويمكن القول هنا إنه يوجد في الوطن العربي أقليات متنوعة تصنف ضمن خانة الأقليات، منها من يعد بعشرات الملايين مثل الأكراد، حيث يقدر عددهم بحوالي ٢٥ مليون كردي، والأقباط في مصر ويقدر عددهم بعشرة ملايين، هناك الأمازيغ في دول شمال أفريقيا، ويقدر عددهم بأكثر من عشرين مليون، كما أن خارطة الأقليات في الوطن العربي، تضم عددا كبيرا من الطوائف المسيحية، والإسلامية، واليهودية، والصابئة، وجماعات العبادات المحلية في جنوب السودان، كما أن هناك أقليات عرقية كالأرمن، الشركس، والتركمان، والشيشان، وبقايا الجاليات الأوروبية، وغيرهم، وإجمالا يشكل المسلمون العرب السنة والشيعة غالبية سكان العالم العربي. البالغ عددهم قرابة ثلاثمائة مليون عربي.

وكما أسلفنا، فلا تزال معظم الأقطار العربية تحرم مواطنيها من الأقليات من أبسط حقوقهم، بل وتتهمهم بضعف ولائهم للدولة، أو برغبتهم في الانفصال، غير أن تلك الحكومات تنسى – أو تتناسى أن الأقليات هي جزء من النسيج الاجتماعي في بلادها، ولها ما للأكثرية من الحقوق والالتزامات، فاستئثار الأكثرية بالسلطة، ورفضها للآخر

المتمثل بتلك الأقليات. من خلال حرمانها من أبسط حقوقها الإنسانية «ممارسة لغاتها أو التمتع بإبداعات ثقافاتها وملامح فولكلورها ...»، هى التى تدفع تلك الأقليات العرقية والدينية والمذهبية ،إلى التمرد على الأغلبية. والتظلم من استبدادها وطلب المعونات الخارجية».

ولعل مقارنة مع الأقطار الأوروبية تشير بأنها قد استطاعت أن تحل مشكلة الأقليات منذ منتصف القرن العشرين بالاعتراف بحقوق تلك الأقليات، السياسية والثقافية، فى إطار الديمقراطية والتعددية، شرط ألا يؤدى ذلك إلى إلحاق أجزاء من تلك الدول الأوروبية بدول الجوار بحجة حق تقرير المصير أو التمتع بفضائل الفيدرالية الديمقراطية، لاسيما وأن الاتحاد الأوروبى – بتشكيلته الحالية – قد حلّ هذه المعضلة بجمع شتات كل الأقليات ضمن دولة الاتحاد .

إن الاضطهاد والاستبداد الممارس على الإنسان العربى، يشير إلى عدم تمتع معظم المواطنين العرب بحقوقهم، ولا شك بأن أوضاع الأقليات، فى صورة كهذه يدلل على مدى التمييز والاستبعاد الذى يمارس ضدها، ولعل نظرتها تظل قاصرة وإن كان طموحها أن تحظى بما تحظى به الأغلبية المسحوقة أيضا، ومن المفترض أن يتلاحم هدف الأغلبية مع هدف الأقلية فى السعى إلى انبثاق إرادة مجتمعية قادرة على فرض واقع ديموقراطى حقيقى، ينعم فيه جميع المواطنين بالحرية والعدل والمساواة واحترام حقوق الانسان».

«إن الديمقراطية وحقوق الإنسان، وجهان لعملة واحدة ومكملان لبعضهما، فهما ركائز دولة القانون، التى تعتمد على الحوار والتسامح

والمساواة، لكى تستطيع تحقيق الصالح العام والعدالة الاجتماعية للجميع، كما إنهما تكرسان الولاء الجغرافى للهوية الوطنية الديمقراطية باعتبارها أساس الانسجام الاجتماعى، والحل الديمقراطى المأمول لمشكلة الأقليات فى الدولة والمجتمع العربى عموما.».

وبحكم الظروف التاريخية و السياسية تعيش الأقليات حالة قلق وخوف على مصيرها و مستقبلها، لذلك فهى فى حالة توتر دائم تزداد طردا مع القمع و البطش فى ظل أنظمة استبدادية تضرب بعرض الحائط مبادئ و قيم حقوق الإنسان، والأشد خطرا عندما يحاول نظام الاستبداد توظيف الأقلية بمفومهما الاثنى والطائفى والقومى بمواجهة الأغلبية، والتى تنجح بسبب النظرة التمييزية الضيقة من مجتمع الأكثرية، التى يغلب عليها نظرة تقوم على أساس مواطن من الدرجة الثانية أو الثالثة.

فالنظام الاستبدادى - يؤدى إلى ضرب الوحدة الوطنية، من ثم تفكيك الولاء للوطن، فالولاء فى ظل أنظمة وطنية ديمقراطية تحترم الإنسان يكون للوطن، و فى نظام الاستبداد يوضع الإنسان على الرف، و يسود قانون الغاب، وتقسم ولاءات الناس عنوة إلى ولاءات ما قبل وطنية، إلى ولاء للعشيرة أو الطائفة أو المذهب، حتى يفقد الوطن مضمونه، والمجتمع تلاحمه، مرتدا به فى ظل غياب كلى للقانون إلى مجاهل القرون الوسطى.

وتجدر الإشارة إلى أن خصوصيات كل قطر عربى أفرزت مشاكل ومعطيات متفاوتة تشير إلى انفجار مشكلة الأقليات، فى بعض الدول العربية وإلى بوادر ظهور أزمة الأقليات فى مجتمعات أخرى ونظرا لتعدد الأقليات وبالتالى تعدد مشكلاتها، سنشير إلى مثالين حول أوضاع

الأقليات فى المجتمع العربى.

وكـــى لا يكـــون عرضنا لقضية الأقليـــة وعلاقتها بالمشـــترك الثقافى بالمنطقـــة لابد من التمهـــل أكثر عند هذه العناصر التى تمثل فسيفســـاء لامتناهيـــة من هذه الأقليات، تبدو فـــى الرؤية القريبة متنافرة فى حين يؤكد المنظور العام على هذا «المشـــترك الثقافى» وحتميته، وهو ما نتمهل فيه عنـــد أمثلة عديدة نعرفها جميعا فى المنطقة، وبرغم أن هذه الأمثلة تتمدد إلى تركيا فى الشمال وإلى أقصى السودان فى الجنوب، فإن نظرة عامة إلى هذه الظاهرة فى المنطقة العربية تضع بين أيدينا خطوطا عريضة لهذه الظاهرة[1].

(١) أمامنا أمثلة عديدة لهذه الخطوط أو النماذج منها.

النموذج السورى: «يتميز المجتمع السورى بوجود فسيفساء عرقية ودينية ومذهبية، فالسنة العرب يشـكلون ٧٠٪، والسـنة الأكراد حوالى ٨٪ وأقل من ١٪ من السـنة الشـركس، وتبلغ نسبة الشيعة من العرب وسواهم ١٪، بينما يشكل العلويون العرب من ٨ إلى ٩٪، أما الدروز فتبلغ نسبتهم من ٢ إلى ٣٪، وهنـاك أقل من ١٪ مـن أقليات أخرى كاليزيدية والإسماعيلية وعدة آلاف من اليهود. أما المسـيحيون الأرثوذكس فتبلغ نسبتهم حوالى ٨٪».

تتعرض حقوق الأقليات فى سوريا لعدد من الانتهاكات لحقوقهم، و تشكل حالة الأكراد المجردين من الجنسـية والمكتومين، أكثر الحالات انتهاكا سـافرا لحقوق الإنسـان وللدستور السـورى وللمواثيق والعهود والاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان التى صادقت عليها سورية، حيث جرد آلاف من المواطنين الأكراد من جنسـيتهم، بموجب الإحصاء الاسـتثنائى عام ١٩٦٢ فى محافظة الحسـكة، ومع مرور ٤٣ سنة تضاعف العدد، وكرس مشاكل اجتماعية و اقتصادية و قانونية و سياسية، وثقافية. وحاولت السلطة =الحاكمـة احتـواء أقليات ما تلافيا للقلاقل، كالأكراد التى حاولت «تعريب» مناطق وجودهم الكثيف، أوالقبول ببعض نشاطاتهم ضد العراق وتركيا، انطلاقا من أراضيها، مما قرب بعضهم من دمشق.

إلا أن هذا لا يمثل الصورة كاملة، إذ يتعرض الأكراد لاعتقالات بدون مبرر، ويحظر نشاطهم الحزبى، إضافة إلى حرمان بعضهم من الجنسية، ليس أخرها ما تعرض له المواطنون الأكراد من اعتقالات و تعذيب إثر أحداث القامشلى».

وتؤكد منظمة العفو الدولية بأن هناك توجها جديدا وخطيرا، فى سـوريا: حيث قُبض على مئات =

=الأشخاص لأسباب سياسية، وكان معظمهم من الأكراد، كما يتم تعذيب المعتقلين السياسيين والجنائيين، بما فى ذلك الأطفال. وتُوفى ما لا يقل عن تسعة أشخاص من جراء ذلك، حسبما ورد، وبينهم خمسة أكراد.

إن علاقة الأقليات بالسلطة الحاكمة، خاصة إذا ما تحالفت معها، من شأنها أن تضعف التلاحم الطبقى وتؤثر سلبا على نزوع الفئات للتنظيم على أساس طبقى، وبالتالى على ميزان القوة ما بين المجموعات المستغِلة والمستغَلة من ناحية، والدولة من ناحية أخرى، إضافة إلى أن هذا السلوك قد يقوض فرص الاندماج الاجتماعى.

ويقدم العلويون مثلا واضحا على هذا الأمر. فهذه الطائفة التى كانت من أكثر شرائح المجتمع السورى بؤسا، لم تنجب الرئيس فحسب، بل أنجبت أيضا جزءا كبيرا من النخبة، فانطلقت بذلك من آخر الصفوف إلى القمة، محتلة مراكز قوية فى الجيش وأجهزة الأمن والحرف المهنية والحزب، بل وفى كل مؤسسة فى جميع أنحاء البلاد. وهو ما أغضب الكثير من السوريين الذين شرعوا يعتقدون أن للعلويين رعاية وتفضيلا أكثر من اللازم.

٢- «النموذج اللبنانى» قمنذ نشوء لبنان وحتى الآن لم تتوقف السجالات الضمنية والعلنية بين مجمل الفرقاء المختلفين على هوية لبنان، لدرجة وقوع الحرب الأهلية، ووجود الصراع الدائم بين مختلف الأقليات، لدرجة أصبحت فيها حقوق الإنسان والحرية والسيادة فى هذا السجال الطائفى إلى كلام حق يراد به باطل، لأن الحرية لا تستقيم فى ظل صراع الطوائف والهويات وتصبح ترجمتها الوحيدة هى حق الطائفة فى إملاء شروطها على الطوائف الأخرى، حيث لكل طائفة مفهومها الخاص لحريتها، ولكل طائفة قراءتها الخاصة للديمقراطية وهذا هو الحاصل فى لبنان الأمس واليوم، ويؤكد المفكرون بأن الطائفية هى أشرس أعداء الحرية والديمقراطية، ولا قيامة لمجتمع حر إلا فى ظل نظام مدنى ديمقراطى.

لقد تحولت الطائفية فى اللغة السياسية العربية من ظاهرة تاريخية اجتماعية إلى لعنة أبدية، وعاهة مجتمعية لا يعرف أحد كيف يمكن احتواء تأثيراتها السلبية، ولا التخلص منها، وأصبح الخوف من تفجراتها المحتملة عقبة أمام تطور المناقشة السياسية نفسها، فهى فتنة نائمة والحديث فيها بأى شكل جاء لا يمكن أن يكون إلا إيقاظا ملعونا لها وإطلاقا لبراكينها الكامنة، ولا يعادل الكره الذى تراكمه الثقافة السياسية العربية ضدها، بكل تياراتها اليسارية واليمينية، الاستبدادية والديمقراطية، سوى الخوف من التأمل الموضوعى فيها وفى أسباب بقائها وانتشارها. ولذلك استقر السلوك العربى على نوع من السكيزوفرينيا أو الانفصام فى السلوك السياسى إزاءها. وهكذا نجد الفرد الذى لا يكف عن إدانة الطائفية والتبرؤ من شرورها لا يتردد فى أغلب الأحيان من الانصياع لقانونها والاندفاع فى أحيان أخرى، بإرادته وأحيانا من دون إرادة، وراء رهانات وتلاعبات وحسابات طائفية لا حدود لها. =

وعبورا فوق هذه العلاقة المشـار إليها بين الهوية والأقليات يتأكد لنا أن حالة التماهى والتعـاون تبدو بين المفهومين فى إطار الهوية الوطنية التى يمكن ترجمتها فى «المشترك الثقافى».

= والمجتمع العربى عموما غنى بأمثلة كثيرة لانتهاك حقوق الأقليات: فمشـكل السـودان والجزائر والعراق،خير شاهد أيضا على تنامى مشكلة الأقليات، وبالتالى تنامى الضغوط والتدخلات الأجنبية بحجة وقف انتهاكات حقوق الإنسـان، وحقوق هذه الأقليات، وإن كنـا نعتقد فعلا بأن هناك انتهاكات لحقوق الأقليـات فـى العالم العربى، الا أننا نقر أيضا بأن الأقليات نفسـها يمكن أن تسـاهم فى انتهاك حقوقها وحقوق الآخرين، وظهر ذلك فى المثالين السورى واللبنانى بشكل جلى.

بيانات توضح نسبة الأقليات فى عدد من الدول العربية:

العـراق: المسيحيون غير العرب ٣٪، الصابئة المندائيون أقل من١٪،الأكراد ١٨٪، الإيرانيون١,٥٪. التركمان ٢٪ .

سـورية : العلويون ١٠٪، الدروز ٤٪، الإسماعيليون ٧٪،المسـيحيون غير العرب٣٪، الأكراد ٤٪، الترك ١٪، الشركس١٪ .

الأردن، المسـيحيون١,٥ ٪، الشـركس ١,٦ ٪، الشيشـان أقليـة ضئيلـة، الأرمـن ٠,٥٪، الأكراد ٠,٣٪،التركمان ٠,١٢٪ .

لبنان : الدروز ٦٪،العلويون أقل من ١٪، المسـيحيون العرب ٣٣٪، المسـيحيون غير العرب ٥٪، الأكراد ١٪، الترك أقل من ١٪ .

مصـر : النوبيون٢٪،البجـا (ومنهـم البشـارية) أقـل مـن ٠,٥٪، البربر(المسـيويون)أقل مـن ٠,٥٪،أفارقة ،وغجر٢٪، الأقباط ٩٪ .

السودان: البجا ٦٪، الهوسا ٤٪، النوبيون ٣٪ ،الفور ٢٪، شعوب صحراوية أخرى ٤ ٪، القبائل النيلية وشبه النيلية ١٦٪، البانتو٢٪، الوثنيون (كلهم من غير العرب) ٢٥٪، المسيحيون ٥٪ .

الجزائر : المسـيحيون العرب أقل من ١٪، البربر السـنة (أهمهم الشاوية والقبائليون والشلوح) ٢٦٪ -الأباضيـون (المزابيـون، وهم من البربر) أقل من ١٪ ،الطوارق (بربر سـنة مـن البدو الرّحّل) أقل ٠,٥٪ -المسيحيون البربر (خصوصاً فى جبال القبائل)أقل من ١٪ .

المغرب : البربر ٣٦٪، الطوارق (بربر من البدو الرّحّل. أقل من ١٪، اليهود ٠,٢ ٪، الأوروبيون (الأغلبية مسيحيون) ١٪، الأفارقة (الزنج) أقل من١٪ .

موريتانيا : المولّدون (عرب وبربر) ٤٠ ٪، الأفارقة الزنج ٢٠ ٪، البربر (بمن فيهم الطوارق) ٢,٥٪.

وتتأكد هذه الهوية – المشترك الثقافى – فى هذه المفاهيم عن غيرها من مفاهيم الانتماء والولاء المختلفة والكثيرة، فى أنها حالة سياسية وإرادية خالصة، تتسم بطبيعتها الجماعية حصرا، وتقوم على الاتفاق وعن وعى تام بين سكان إقليم معين، على العيش معا فى مجتمع سياسى يتمتع بالسيادة الكاملة، يشترط هذا الاتفاق الإجماع على عناصر أساسية فى مقدمتها الإقليم المعرّف والمحدد، والحكومة الواحدة والقانون الواحد الذى يسرى على جميع السكان.

فالهوية إذن ليست شىء ساكن، ولا تتكون فقط نتيجة الرغبة فى العيش والبناء المشترك، ولكن نتيجة للعيش فى ظل وضع موضوعى أنشأه التاريخ وأكده التطور السيسيولوجى..

ويرى معظم المثقفين العرب على اختلاف تواجهاتهم بأن حل قضية هوية الأقليات لا يمكن إيقافه إلا بنضال مشترك من أجل دولة حرة مدنية و ديموقراطية لكل مواطنيها «سواء الدولة القطرية أو دولة الوحدة»، فيها حقوق متساوية سياسية واقتصادية وثقافية لكل الجماعات الإنسانية، حيث يلعب وجود هوية وطنية جامعة واندماجية أو غيابها، دورا مركزيا فى نظرة الأقليات بتنوعاتها المختلفة، إلى تعريفها لنفسها وعلاقاتها ببعضها البعض، علاوة على الدولة وشرعيتها، بالمقابل يلعب المجتمع المدنى دورا رئيسيا فى بلورة وعى طوعى، باتجاه مجتمع وطنى قائم على المساواة، أو نحو «تمييز إيجابى» للأقليات، أى المضى نحو مجتمع سياسى ومدنى، لا يحتكر الـ (أنا) ويتقوقع داخلها، بل يوسع مفاهيمه ليقبل الآخر ويعترف بحقوقه.

ويمكـن التمهل عند عديد مـن المصادر المهمة فـى العصر الحديث لنتمهل أكثر عند علاقة ظاهرة الأقليات بالواقع (مصادر)

فى ضوء تنوع الأقليات، ومشـكلاتها، والتكوينات القومية والدينية والمذهبية وثقافاتها فى البلدان العربية، والتدخل والتعدد فى انتماءاتها، فهل ثمة معالجات ممكنة ومتوازنة وواقعية، يمكن الأخذ بها لحل قضية الأقليات فى بعدها الوطنى؟! برأينا المسـتخلص من مجموع الدراسـات التى تم الاطلاع عليها نرى التالى:

– حل موضوع الأقليات لا يمكن أن يتم إلا فى إطار دولة ديمقراطية، يتم فيها منح جميـع الأقليات القومية حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافيـة والسياسـية، و تكريس احـترام حقوق الأقليـات باعتبارهم مواطنين متسـاوين فـى الحقوق كافة دون أى اسـتثناء لحق سياسـى أو ثقافـى أو غيرهمـا من بقيـة الحقوق الأخرى، كمـا «أن ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسـان والعهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصاديـة والاجتماعية والثقافيـة وتوابعها، هى «المرجعية الحقوقية» التى يمكن أن يصدر عنها دستور وطنى يحترم حقوق الأقليات، وما عدا ذلـك لـن يكون إلا مجرد إعـادة إنتاج قيم التخلف المؤسسـة على قيم طائفية وعنصرية.

– المجتمع المدنى ومؤسساته له دور هام، حيث تصب جهود المجتمع المدنى باتجاه تكريس مفاهيم المواطنة والمساواة، بغض النظر عن الخلفية الاثنيـة أو الدينيـة أو المذهبية، ولكن هذا الربط بـين المجتمع المدنى والدولـة والهويـة الاندماجية ليس صائبا دومـا، إذ قد يؤدى إلى نتائج

عكسية، فالمجتمع المدنى ليس لاعبا مستقلا عن اللاعبين الرئيسيين فيه وانتماءاتهم وثقافتهم ومصالحهم المختلفة، ولكن عزمى بشارة يرى: «أن تعريفا للمجتمع المدنى يتلخص فى المقابلة بذاتها مع الدولة، لا يعنى إلا تدهور المجتمع إلى مرتبة الانتماءات العضوية للأفراد، أو إلى مرتبة القومية الاثنية مقابل الدولة متعددة القوميات».

– الإقرار بالتعددية الثقافية والسياسية، فى إطار وحدة الكيانات السياسية القائمة هو، على الأرجح، السبيل الأكثر ملائمة لحلول عقلانية وواقعية، وغير مكلفة كبديل عن الصيغ الانفصالية أو العنفية من كل الأطراف المعنية، وبما يضمن حقوق الإنسان وحقوق الجماعات التى يتكون منها المجتمع، وبما يضمن كذلك نمو وتفاعل وازدهار ثقافاتها المتنوعة، هذا من جهة، وبما يضمن بقاء الكيانات السياسية القائمة أو تطويرها بالأشكال المناسبة بالتوافق وبالإرادة الطوعية الحرة للجميع من جهة ثانية.

– تعزيز الوعى الثقافى المشترك، وترسيخ مبادئ الحوار الديمقراطى واحترام الرأى الآخر، فضلا عن احترام كل جماعة للجماعات الأخرى ولثقافاتها، واللجوء إلى الحلول الوسط الممكنة لمواجهة القضايا التى يختلف عليها بين الجماعات نفسها من جهة، وبينها وبين السلطة المركزية الملتزمة بضمانات دستورية وقانونية، بالديمقراطية من جهة ثانية.

إن اختيار هذا التوجه بدلا من استخدام العنف، وكذلك التزام كل جماعة بواجباتها تجاه نفسها وتجاه الجماعات الأخرى، وكذلك

بابتعاد الجماعات الأصغر أو الأقليات القومية عن أى نهج أو ممارسة انعزالية، وابتعاد الجماعات الأكبر، أو القومية الأكبر، فى المقابل، عن أى نهج أو ممارسة عنصرية أو استعلائية متغطرسة .

إن كل ذلك، سيوفر أكثر الشروط ملائمة للتعايش بين الجماعات المختلفة وثقافاتها، بل ويجعل حتى من «استقلال» أية جماعة من الجماعات نضج مقوماته، فى ظروف سياسية وتاريخية معينة، استقلالا وديا لا تنجم عنه عداوات تؤدى إلى صراعات وصدامات وحروب ثأرية تدور فى حلقة مغلقة لا تنتهى.

وتجدر الإشارة إلى بعض التجارب العربية فى التعاطى الإيجابى مع موضوع الأقليات، ونخص بالذكر المجتمع الفلسطينى، حيث قامت السلطة الوطنية الفلسطينية، ومن خلال قوانين الانتخابات مثلا بإدماج الأقليات الدينية والاثنية فى الحياة السياسية والعامة، وتمثل هذا الأمر فى إصدار قرار رئاسى (مرسوم)تحدد بموجبه حصة معينه لها فى البرلمان أو الهيئات المحلية(الكوتا).

وفى التجربة الفلسطينية ورغم حداثتها فقد نص قانون الانتخابات الذى أجريت على أساسه انتخابات المجلس التشريعى الأول على كوتا للمسيحيين والسامريين، أما انتخابات ٢٠٠٦ فقد تم إلغاء الكوتا فى القانون الجديد واستعيض عنها بمرسوم رئاسى حدد عدد المقاعد للأقليات بـ ٦ مقاعد كما سمحت السلطة لهم بفتح مدارس خاصة ومحاكم خاصة للأحوال الشخصية لهم وقامت السلطة بإشراكهم فى تولى المناصب العامة، وبرغم وجود الاحتلال من جهة، وسوء الإدارة فى

السلطة وتراجع مؤشرات احترام حقوق الإنسان فى المجتمع الفلسطينى، إلا أن الفلسطينيين أثبتوا نضجا سياسيا وثقافيا أهلهم لتجاوز النعرات الطائفية مما فوت على الاحتلال الإسرائيلى أهدافه فى إيجاد صراع بين المسحيين والمسلمين فى فلسطين وإن كان لا يزال يحاول إثارة هذ، النعرات الطائفية تماشيا مع سياساته الهادفة إلى بلقنة المنطقة العربية.

وقد يكون من المهم هنا أن نشير إلى بدهية

بدهية تشير إلى أنه يرتبط احترام حقوق الأقليات ارتباطا وثيقا بحقوق الإنسان مفهوما وممارسة، وإن ضمان ذلك يأتى من خلال تنظيم العلاقة بين الفرد والدولة، وفقا لما تحدده القوانين العادلة «الدساتير والتشريعات»، والمتناسبة مع المواثيق الدولية، والقائمة على المساواة بين جميع أفراد الوطن أمام القانون، واستقلال القضاء، وجود منظمات مجتمع مدنى قادرة على الدفاع عن الحقوق والحريات العامة، وكذلك إنهاء جميع أشكال التمييز بحق الأقليات، كون صراع الطوائف والأقليات يورث حواجز وعوائق داخل المجتمع، وهذه مسألة تتطلب نضالا على كافة الأصعدة من أجل مجتمع موحد، وهذا ما يتطلب النضال من أجل تعزيز الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان، كإطار وسيط يتم فيه العمل لمواجهة مختلف مظاهر الاستبداد أيا كانت مواقعها وأيا كانت حواملها.

ونستطيع أن نستفيد من تجارب البلدان التى تعيش فيها أعبية السكان فى انسجام مقبول مع أقلية واحدة أو أكثر، وهذه التجارب تلخصت بمنح الحقوق التى أقرها المجتمع الدولى ونادى بها الإعلان الخاص بحقوق الأقليات، والتى تتمثل فى حق الأقليات فى الوجود،

حقهـا فى التمتع بالثقافة واللغة وتطويرهما، الحق فى إنشـاء المدارس والمؤسسـات التعليمية والثقافية، و إدارتها والتحكم فى المناهج والتعليم بلغتها الخاصة، الحق فى ضمانات بشـأن التمثيل السياسى فى الشؤون السياسـية للدولة، ومنح الاستقلال الذاتى فى معالجه الشؤون الداخلية التى تخص الأقليات، و منها فى ميدان الثقافة والتعليم والدين والإعلام والشـؤون الاجتماعية، والإدارة المحلية، وتطبيق ذلك مقرون بالأدوات اللازمـة لأداء هذه المهمـات، الديمقراطية، والمواطنـة، وبناء المجتمع المدني، والحكم الصالح.

فالمجتمع العربى الضعيف المفكك والعاجز عن التقدم، فيه ما يكفيه من التحديات، وكلما اشـتدت به حمـى الأقليات والطائفية كلما أصبح ضعيفـا فى مواجهـة الأخطار، وربما لو حقق وحدتـه الداخلية لأصبح قادرا على الانشغال بالتحديات الخارجية، القادمة من رياح الإمبريالية والعولمة المتوحشـة، والتى تحاول إثارة نعـرات الأقليات وتوظيفها بما يخدم مصالحها[1].

(١) فى هذا يمكن العود إلى العديد من المصادر منها :

– حليم بركات المجتمع المدنى فى القرن العشرين– بحث فى تغير الأحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.

– عزمـى بشـارة «أى مجتمع مدنى؟» فى ورقة زياد أبو عمـرو: المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى فلسطين، ط١ (مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. ١٩٩٥.

– رشـيد، عبد الوهاب حميد: التحول الديمقراطى والمجتمع المدنى «مناقشة فكرية وأمثلة لتجارب دولية»، دار المدى للثقافة والنشر، سورية–دمشق، ٢٠٠٣.

– حيدر علي، وميلاد حنا، أزمة الأقليات فى الوطن العربي، دار الفكر، دمشق، سوريا.

– سعد الدين إبراهيم، تأملات فى مسألة الأقليات، دار سعادة الصباح، الكويت، ١٩٩٢. =

= – نيفين مسعد، الأقليات والاستقرار السياسى فى الوطن العربى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٨.

– الكتيب الخاص بحقوق الأقليات ،وقائع وصكوك دولية، لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، ١٩٩٨.

– محمد فائق، حقوق الإنسان بين الخصوصية والعالمية، المستقبل العربى، سنة ٢٢ ،العدد ٢٤٥ ،يوليو ١٩٩٩.

– مصطفى الفيلالى، نظرة تحليلية فى حقوق الإنسان ،المستقبل العربى،السنة ٢٠، العدد ٢٢٣ ،ايلول ١٩٩٧.

– محسن عوض، مستقبل حقوق الإنسان فى الوطن العربى، المستقبل العربى، السنة ١٤، العدد ١٥١، سبتمبر ١٩٩١.

– تقرير التنمية البشرية برنامج دراسات التنمية – جامعة بيرزيت ٢٠٠٢ م.

– روجر أوين وآخرين ديمقراطية من دون ديمقراطيين، ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٥.

– حيدر على وميلاد حنا، أزمة الأقليات فى العالم، دار الفكر، دمشق.

– برهان غليون، الديموقراطية وحقوق الإنسان فى الوطن العربى، مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة، المستقبل العربى، سنة ١٣، العدد ١٣٥، مايو ١٩٩٠ .

– هيثم مناع، حقوق الإنسان فى العالم العربى، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، مصر ٢٠٠٢.

– غسان سلامة، المجتمع والدولة فى المشرق العربى مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.

– وائل علاّم، حماية حقوق الأقليات فى القانون الدولى العام، دار النهضة العربية، ١٩٩٤.

– حقوق الإنسان، حقوق الأقليات، صحف وقائع حقوق الإنسان، مركز حقوق الإنسان، الأمم المتحدة، جنيف.

– قائد محمد طربوش ردمان، حقوق الإنسان فى العالم العربى دارسة مقارنة حول حقوق الإنسان فى الدساتير العربية ص ٥٣، دار المعارف للدراسات والنشر ١٩٩١. =

= – جورج جيور،الميثاق العربى لحقوق الإنسان، عرض وتحليل ونقد: دار العلم للملايين- بيروت، يناير ١٩٩٨.

– مسعود طاهر، «الأقليات فى التاريخ العربى» عرض عوني فرسخ المستقبل العربى، العدد ١٩٦، حزيران ١٩٩٥.

– دهمـام العـزاوى. الأقليات والأمن القومى العربى، دار وائل للنشـر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢، ص ٩٢ .

– عبد الحسـين شـعبان وآخرين، ثقافة حقوق الإنسان، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، و رابطـة كاو للثقافة الكردية بـيروت، ٢٠٠١.عبد الحليم الرهيمي، تنـوع الثقافة والتعددية والوحدة».

– سـعد الديـن ابراهيم، وآخـرون، المجتمع والدولة فى الوطن العربي، مركز دراسـات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦،.

– برهان غليون وآخرون، حقوق الإنسان العربى، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، ص ٧٥ .

– الحوار المتمدن ،إبراهيم الدقوقى

-http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp

– تقرير حالة حقوق المواطن الفلسطيني عامى ١٩٩٧، ٢٠٠٥ الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن فصل السلطة التشريعية.

– المنظمة السـورية لحقوق الإنسان التمييز ضد الأقليات القومية : حالة حقوق الإنسان فى سورية التقرير السنوى لعام ٢٠٠٤.

– الحزب السورى الاجتماعى

http://www.ssnp.net/main/modules.php?name=News file=article&sid=642-=

– مسعود ضاهر، فسيفساء من الأعراق واللغات والديانات شكلت هوية المنطقة.. ومشاكلها، موقع ثروة.

– محمد عابد الجابري: تكوين العقل العربي، (بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية) طـ ٥، ١٩٩١م.

– عبد العزيز الدورى: التكوين التاريخى للأمة العربية، دراسـة فى الهوية والوعى =

= (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ١٩٨٦م، ص ١٩.

– محمد المسيرى العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة المجلد الثاني، صفحة ٢٢٤–٢٦٧، دار الشروق القاهرة ٢٠٠٢

انظر أيضا :

http://www.hrinfo.net/hotcase/050227/.shtml.

– نجادة الموسوى لقاء مع المفكر سمير أمين صحيفة الأيام. صفحة ٢٥ بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٠

– غسان سلامة : المجتمع والدولة فى المشرق العربى، ط ١(مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧).

– سلافة حجاوى مقدمات فى الهوية الفلسطينية وإشكالياتها ١٨٧١–١٩١٤ مجلة رؤية العدد ١٠.

– أحمد مولود الطيار مقال بعنوان الأقلية فى مواجهة الأغلبية – اللعبة المفضلة لأنظمة الاستبداد،الحوار المتمدن.العدد: ١١٠٨، ٢٠٠٥/٢/١٣.

– سلامة، غسان: الديمقراطية كأداة للسلم المدنى، فى ديمقراطية بدون ديمقراطيين– سياسات الانفتاح فى العالم العربي/ الإسلامي– بحوث الندوة التى نظمها المعهد الإيطالى «فونداسيونى اينى انريكو ماتيي»، إعداد: غسان سلامة، ط١(مركز دراسات الوحدة بيروت، ١٩٩٥).

– حماية حقوق الأقليات فى القانون الدولى العام، مرجع سابق، ص٢١٢ – ٢٦٤ والأقليات والأمن القومى العربي. =

= – نيقولا الزهر الحوار المتمدن

http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=29021 /

– سمير أمين جريدة الأيام – ٢٠ فبراير ٢٠٠٤م ص١٦.

– إسماعيل نورى الربيعى الحداثة وتحولات الهوية

http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&AI0=2230 .

– صالح خلف الحمارنة طمس الهوية العربية المسيحية يصب فى مصلحة الحركة الصهيونية، مجلة حوار العرب السنة الأولى /العدد ٧/ يونيو (حزيران) ٢٠٠٥ .

⑤ ثقافة العروبة

وعبورا من الأقليات بعديد من ألوان الطيف إلى المعنى العروبى الذى يجب أن يدفع بنا إلى حلبة القومية بما اكتنفها من الخلط والاضطراب، وعود إلى ماسبق نرى هنا أن الأقليات القومية أو الغالبيية القومية بالمعنى العـام تضعنا فى فترة الصراع الآن بين الغرب الاسـتعمارى- الإمبريالى والشرق الخارج إلى خلاص «المشترك الثقافى» لتحديد المصير الواحد.

ورغـم أن لدينا أصواتـا عروبية مغلقة، أو قوميـة مازالت ترى فى القوميـات أو المذاهـب الأخـرى أدوات معادية، فـإن الكثير من أفكار الاستنارة بلغت بنا إلى هذه الدرجة من الوعى بالمصير، ومن ثم، تذويب جميع القوميات – لا إخفائها – فى محرك جديد يسـعى إلى المستقبل بثقافة المنطقة ..وهنا تقابلنا بعض الأصوات الإيجابية التى اسـتطاعت الخروج من عنق الفكر المتأزم فى نصف القرن الماضى إلى آفاق المشـترك الثقافى فى الفترة الأخيرة، ومن هؤلاء يرتفع صوت أكثر من شـاهد هنا على تأكيد هذه العلاقة الأكيدة بين الهوية وتجلياتها فى اللغة والعادات والتقاليد والعقيدة مما يساوى – فى السياق الأخير – المعنى العام لهذا «المشترك الثقافى» أو صورة الخلاص فى تأكيد الوعى بالثقافة الواحدة، ونحن هنا أمام بعض الرؤى القومية التى وعت هذه الحتمية وطبيعة هذا التغيير، ومن أهمهما كل من كريم مروة ومعن بشـور..ما يدفعنا للتمهل هنا عند هاتين الشهادتين:

أولا : إن كريم مروة يلاحظ هنا أنه من مفارقات هذا العصر المثيرة للجدل – ولا أتحدث عن العصور السابقة – أن القوميات الكبيرة، فى بلدان العالم الثالث خصوصا، لم تستطع فى كل عهود ما بعد الاستقلال، أن تتعامل بشكل صحيح مع الأقليات القومية فى بلدانها. لم تسعَ إلى ذلك ولم تبذل أى جهد، بل هى سلكت طريقة أخرى، هى الطريقة ذاتها التى سلكتها الدول الاستعمارية فى تعاملها مع تلك القوميات الكبيرة بالذات، ومنها قوميتنا العربية بالتحديد، خلال عقود طويلة فى حالات معينة وخلال قرون فى حالات أخرى. واستمرت حكومات هذه البلدان فى العهود المختلفة، على امتداد نصف قرن ونيف، فى ممارسة شتى أنواع القمع والقهر والإذلال للأقليات القومية، بما فى ذلك اللجوء إلى ما يشبه الإبادة الجماعية بواسطة الأسلحة المحرمة دوليا، كالأسلحة الجرثومية وسواها. ومثال مدينة حلبجة فى كردستان العراق هو النموذج الحى الصارخ على تلك الهمجية.

معنى هذا أن المنطق الذى استندت إليه الحكومات المتعاقبة فى هذه البلدان، من أقاصى القارة السوداء إلى أقاصى الشرق الآسيوى، مرورا ببلداننا العربية، إزاء الأقليات القومية، هو اعتبار أن مجرد الاعتراف بحقوق لهذه القوميات والسماح لها بممارسة تلك الحقوق، سيقودها إلى الانفصال عن الدولة الأم. ويشكل ذلك فى نظر تلك الحكومات تهديدا للوحدة الوطنية. فهو إذا، بهذا المعنى، الخيانة بعينها، التى يستحق مرتكبها العقاب فى أقصى درجاته، بما فى ذلك الإبادة الجماعية أو ما يشبهها ويصل إلى حدودها. وفى هذا الموقف بالذات من جانب

تلك البلدان وقياداتها تعبير فظ عن التنكر لمبدأ أساسي قديم هو الحق المقدّس للشعوب والقوميات فى تقرير مصيرها.

والمفارقة هنا هى، كما أشرت، أن قادة هذه البلدان ونخبها السياسية والثقافية فى السلطة وخارجها، الذين ينتمون إلى القومية الأكبر، كانوا ذات يوم، قبل أن تنتزع بلدانهم استقلالها من الدول الاستعمارية، هدفا مباشرا لشتى أنواع الاضطهاد والقمع والقهر، وأن ثقافتهم وهويتهم القومية كانت هدفا للإلغاء والإدماج، بالإكراه، فى ثقافات الدول المستعمرة، وأن لغتهم القومية كانت مهددة بالإزالة من الوجود لمصلحة لغة الدولة الاستعمارية (التتريك والفرنسة أنموذجان!).

إن إعادة النظر إلى تأكيد المشترك الثقافى هنا الاهتمام فى حركة التطور والتحرر بحق تقرير المصير، الحق الذى يشكل أحد العناصر الأساسية فى شرعة حقوق الإنسان، بل حتى فيما هو أبسط من ذلك، حق هذه الأقليات بأن تعبّر بحرية عن ذاتها، عن هويتها الثقافية والقومية، وأن يكون لها فى البلد الذى تنتمى إليه وتصر على أنها جزء مكون منه ومن شعبه، حقوقها المتساوية مع الآخرين فى كل ما يتصل بالشأن العام، وفى كل ما يتصل بالشؤون الخاصة بالمجموعات والأفراد، على حد سواء. والغريب، فى هذا المشهد بالذات - الشديد الغرابة - هو أن هذا السلوك من موقع القومية الأكبر ضد الأقليات القومية فى بلداننا، يتم فى الوقت الذى تتمادى فيه السلطات الإسرائيلية فى قمعها للشعب الفلسطينى، ومنعه من تحقيق أمانيه الوطنية فى الاستقلال، وفى التعبير عن ذاته، هوية قومية وثقافية، وكيانا بشريا، وأرضا،

ودولـة، وخصوصيـات تاريخية أخرى. يتم ذلك وسـط عجز مطلق من الدول العربية ومن قواها السياسـية عن التضامن الفعلى مع هذا الشعب وعن دعمه فى كفاحه البطولى الحافل بالتضحيات.

إن المشـكلة فى العراق لا تنحصر فى الأكراد. بل هى تشـمل جميع الأقليـات القومية من تركمان وكلدان وشـركس ويزيديين وصابئة. لكن الأكراد هم من الأقدم والأكثر عراقة فى تاريخ المنطقة كلها، والأكثر عددا بالنسـبة للآخرين من الأقليات فى العراق. إذ يشـكلون ربع عدد سكان هذا البلد. وبرغم أن للشـعب الكردى جـذورا تاريخية قديمة، فإنه لم يسـتطع، كما يقول المؤرخون، لأسـباب ولظروف أهمها قمع القوميات الكبرى له فى بلدان المنطقة، من أن يشـكل له كيانا مستقلا فى أى من هذه البلدان. ويضيف المؤرخون أن هذا الشـعب قام بأكثر من ألف ثورة لتحقيـق طموحاته القومية. وقمعت جميع تلـك الثورات. وتعطّل بذلك إمـكان تحقيق الحلم القومى الكردى، أو تأجل، ليتخذ المطلب القومى المشروع صيغة، أو صيغا أخرى، داخل كيانات تلك الدول، وتحتل تلك القوميات مكانها كجزء مكون من هذه الدول ومن شعوبها[1].

ولا يختلـف الوضـع فى السـودان فـى الجوهر عن مثـل العراق. فالسـودان دولة أفريقية قديمة. دخلت إليها العروبة عن طريق الإسلام. ولذلك فالسـودانيون بهذا المعنى، هم عرب مسـتعربون مثل العديد من العرب فى الأزمنة المعاصرة. وقد شـكل الإسـلام مع مـرور الزمن دين الأكثرية فى هذا البلد، على رغم وجود أقلية مسـيحية كبيرة، ووجود

(1) http://hem.bredband.net/b155908/m282.htm

وثنيـة عند بعض القبائل. وإذا كان قد تأخر السـودانيون الأفارقة فى طرح قضيتهم بشقيها القومى والدينى داخل الوطن السودانى؛ فإن مجرد البدء بطرح مسـألة الحقوق القومية قد وضعهم فى قفص الاتهام بتهديد وحدة الوطن ووحدة الشـعب، فاستحقوا العقاب. وإقليم دارفور؛ اليوم، هو النموذج الآخر للاضطهاد القومى فى السودان، بعد اتفاق السلام مع الحركة الشعبية فى الجنوب.

يقول بعض القوميين العرب، ممن جعلوا أنفسـهم فى موقع أصحاب القضية القومية الحصريين بالنيابة عن كثيرين سواهم، إن ممثلى الأقليات القومية من نخب سياسية وثقافية واجتماعية هم الذين يتحملون المسؤولية عن الوضع الذى هم وقضيتهم القومية فيه. فهم، بإصرارهم على التمسك بحقوقهـم القومية، وضعوا أنفسـهم فى موقع المتميـز عن المواطنين من القومية الأكبر! ويضيف هؤلاء القوميون أن الخطأ المميت لممثلى الأقليات القومية، سواء فى العراق أم فى السودان، هو استقواؤهم بقوى خارجية للدفاع عن مطالبهم، ضد أشقائهم وضد الوطن! هذا الأمر الذى جعلهم، فى نظر هؤلاء الأشقاء، أشبه بطابور خامس فى قلب الوطن، ضد وحدة أرضه ووحدة كيانه ووحدة شـعبه! ولم يسـأل أحد من هؤلاء القوميين نفسـه عن السبب، أو الأسـباب التى خلقت الظروف لكى ترتكب تلك القيادات من الأقليات القومية، مع سـواها من قيادات القومية الأكبر، مثل تلك الأخطاء. وغاب عنهم أن ثمة – فى هذا الوضع المأسوى – فعلا ورد فعـل. وبمقدار ما يتخذ الفعل طابع الثبات فإنه يولد ردود فعل من الطبيعة ذاتها. لنتذكـر، هنا، أن بعض الأقليات القومية والدينية التى

انتقلت، فى صدف تاريخية، إلى مواقع السلطة بعد عقود طويلة من الاضطهاد، قد مارست وسائل القهر ذاتها، التى كانت هى ضحيتها فى السابق، ضد القوميات والأديان الأخرى الأكبر. لكن الأكثر إثارة للدهشة فى هذا المجال هو أن هؤلاء القوميين ونظائرهم فى التعبير عن مواقفهم يتجاهلون المقولة الموضوعة التى تشبه القانون الموضوعى، القائلة إن أى شعب يسعى إلى فرض السعادة على شعب آخر بالقوة والإكراه – السعادة التى يحددها هو لذلك الشعب بالنيابة عنه – يقع هو ذاته ضحية تعسفه. ألا تشير إلى ذلك بوضوح قاطع أوضاع بلداننا العربية من المحيط إلى الخليج، التى يسود فيها منذ زمن طويل الاستبداد والفساد والتخلف، وتتفكك المجتمعات فيها وتتحول إلى قبائل من شتى الأنواع، متصارعة فيما بينها بشتى الوسائل، ويتحول فيها المواطنون إلى رعايا من الدرجات الدنيا، رعايا لأنظمة لا يفكر القائمون عليها إلا بتأييد سلطاتهم وتعظيم مصالحهم فيها.

وفى الحقيقة، إن ما يقلق فى مثلى العراق والسودان هو أن الحملة الموجهة ضد الأكراد والجنوبيين، تتم فى الوقت الذى يتهيأ فيه هذان البلدان، – إذا سارت الأمور فى الاتجاه الصحيح – للانتقال إلى زمن آخر، يفترض أنه الأفضل، بعد عقود من الاستبداد والحروب الأهلية ومن القمع الذى عانت منه الأكثرية الساحقة من الشعبين. والسؤال الذى يطرح نفسه الآن بالنسبة إلى العراق، فى هذه الفترة بالذات التى تجرى فيها عملية شاقة ومعقدة وطويلة لتحرير العراق من الاحتلال الأجنبى ومن آثار عهود الاستبداد القديمة والحديثة، السؤال الحقيقى الذى

يتطلب جوابا عنه من العراقيين أولا، ومن العرب جميعا، وبالأخص عرب البلدان المجاورة للعراق: ألم يحن الوقت لكى يخرج هذا البلد من حروبه الداخلية والخارجية؟ ألم يحن الوقت لكى تتاح له فرصة تاريخية لإعادة توحيد شعبه، قوميات وأديانا وطوائف وفئات سياسية واجتماعية، على أسس ديموقراطية، وبضمانات حقيقية تعطل إمكانات العودة إلى مآسى الماضي؟ ألم يحن الوقت لكى يدرك أشقاء العراق من البلدان المجاورة، العربية خصوصا، أن عليهم أن يساعدوا الشعب العراقى على اجتياز مآسيه الراهنة والسابقة، بدل أن ينفخوا فى نار الفتنة والإثارة، قوميا وطائفيا ووطنيا وسياسيا من أنواع شتى؟ أم أن ثمة مخاوف حقيقية لدى كل من السلطات الحاكمة وأصحاب النظريات القومية القديمة التى قضى زمانها، بفعل التغيرات الكبرى التى جرت وتجرى فى العالم المعاصر، مخاوف من أن يستطيع العراق بقرار داخلى من قواه الحية، بتنوعها وتعددها وحتى باختلافاتها الفكرية والسياسية، التحول فى اتجاه الديموقراطية والتعددية على أنقاض كل ذلك الماضى الحافل بالمآسى وبالحروب وبكل أنواع الموت والدمار. وهو خوف على مصالح ومكاسب تعارضت على الدوام مع مصالح الشعب هنا وهناك، وخوف على أفكار قضت عليها أحداث الحياة وتحولات الأزمنة وجعلتها خارج الزمن.

ولعل أكثر ما يثير المخاوف على المستقبل فى رأى المفكر هنا هو إصرار أشقاء العراق من البلدان العربية على توجيه الاتهام للأكراد بأنهم ضخموا مطالبهم ومخاوفهم إلى حد الاستقواء بأعداء العراق

وأعدائهم هم من أميركيين وإسرائيليين. وهو إصرار على تبنى معلومات عن وجود إسرائيلى فى المنطقة الكردية، نفاها الأكراد، واعتبروها مناقضة لمصالحهم، ونفتها قيادات عراقية عدة. وحتى لو أن شيئا من الصحة قد تأكد عن وجود إسرائيليين فى المنطقة الكردية - كفرضية جدلية - أفليس من الحكمة، ومن المصلحة القومية بالذات، أن يجرى العمل لإزالة الأسباب التى قادت إلى مثل هذا الأمر؟.

والعود إلى شهادة كريم مروة تقف على اعترافه : أعرف العراق جيدا. وأعرف جيدا أكراده العراقيين. وأعرف الكثير من القيادات، هنا وهناك. و أعرف الكثير من المثقفين الأكراد. وأعرف الكثير عن ثقافة الأكراد وعن تقاليدهم. واذا كنت لم أعرف جنوب السودان إلا أننى أعرف كردستان العراق، وأعرف تاريخها القديم والحديث. وأعرف طبيعتها الخلابة. وأعرف ناسها الطيبين. وجميع هذه المعارف التى تكدست عندى بفعل المتابعة والعلاقات والاهتمامات السياسية تشغلنى وتحتل مكان الصدارة فى حياتى منذ أعوام طويلة، هذه المعارف هى التى تجعلنى أجزم اليوم بأن أكراد العراق هم عراقيون، ولا نية لديهم للانفصال عن العراق، لأسباب كثيرة لا تحصى، تتصل بمصلحتهم بالذات فى الدرجة الأولى. أقول ذلك على رغم كل الثغرات التى أشاهدها فى السياسة وفى ردود الفعل وفى الأخطاء التى يقع فيها كل من يمارس السياسة وكل من يضع نفسه فى موضع المسئولية عن قضيته، سواء أكان عربيا أم كرديا أم إلى أى قومية انتمى.

لابد من إعادة نظر شـاملة بأفكارنا القديمة، وبشعاراتنا، وبمفاهيمنا عن المسـألة القومية فى بلداننا، وعن المسألة القومية فى شكل عام. وهى إعـادة نظر ينبغى أن تأخذ فى الاعتبار أن وحدة بلداننا، أسـوة بوحدة بلـدان العالم قاطبـة، هى الأنموذج المفترض للوحـدة التى يتجه نحوها العـالم. وهـى وحدة، هنا وهناك، محليا وعالميـا، لا يمكنها أن تتحقق فى صيغة إنسـانية عادلة إلا على قاعدة الديموقراطية، وحقوق الإنسان، والاعـتراف المبدئـى والعملى بالتعدد والتنوع فـى القوميات والثقافات، وبالتفاعل الإنسانى بين هذه القوميات وثقافاتها لمصلحة الحرية والتقدم، وبالتفاعل الإنسانى بين هذه القوميات وثقافاتها لمصلحة الحرية والتقدم، بمضامينهـا المختلفة، للأفـراد وللمجموعـات فى كل بلد، وللبشـرية جمعاء[1].

ثانيـا : يلاحظ بشـور هنا أن «العروبة هـى هوية قديمة جديدة، فلا أعتقد أن هناك عروبة قديمة وأخرى جديدة، فالعروبة قديمة بقدم أصحـاب هذه الهوية، فهـى هوية جماعة من الناس يعيشـون على رقعة من الأرض يتحدثون بلغة واحدة، يجمعهم تاريخ واحد ومصالح مشـتركة ويواجهون تحديات مشـتركة، ويدينـون بدين واحد قامت عليه حضارة إنسـانية ساهم فيها عرب مسلمون وغير مسلمين. أما إن كان هناك جديد فهو فى المشـروع الـذى ينتمى لفكرة العروبة وليس فى العروبة نفسها»[2].

(1) انظر السابق

(2) http://www.tajdeed.org/article.aspx?id=11334&page=article&utm_source=iContac

وإن «المشـروع الذى أؤمن به متجدّد يجمعه بسـابقه ثوابت جوهرية وعناوين كبرى، ولكنه مشروع يسعى لخلق مناقشة تسعى لتطوير ما هو جيد والتخلص مما هو سـلبى، بل إن مشروعنا العروبى يسعى للانفتاح على المشاريع الأخرى فى المنطقة لأنه يستند على العروبة التى هى هوية كل الأمة».

وإن «المشـروع العروبى الذى يدعو إليه يرتكز على عدد من الدعائم، أولهـا: عروبة المشـروع النهضوى الحضارى العربى بعناصره السـت، «وهذا المشـروع قد تمّت صياغته -وهذا هو المهم- من مجموعة مفكرين ينتمون لكل تيارات الأمة، انطلاقا من فكرة بسيطة تقول إن العروبة هى عروبـة جامعة لكل أبناء الأمة المؤمنين بالمشـروع، بمعنى أننا لا نعتبر القومى العروبى هو من ينتمى للناصرية أو البعث أو السلالات التقليدية، بل كل من يشاركنا الهدف هو شريك لنا فى مشروع النهضة».

وتابع بشور «ثانيها إنها عروبة التكامل مع الإسلام كحضارة إنسانية وحضارية خالدة، ومع المسـلمين كشعوب متجاورة مع العرب تجمعهم معادلة خلّاقة قلّما نشـهدها فى أديان أخرى، وهى أنه فى كل عربى حتى وإن لم يكن مسلما قدر كبير من الإسلام كثقافة وحضارة، وفى كل مسـلم حرص كبير على العروبة رموزا وثقافة، فأبطال العرب هم أبطال المسـلمين جميعا وأنا أعتقد أن هذه الصفة يتم إخفاؤها وطمسـها كجزء من المؤامرة المسـتمرة على العروبة والإسـلام معا. إذا عروبتنا بتكاملها مع الإسـلام تبعد تهمة الشـوفينية عـن العروبة وتهمـة التعصب عن الإسلام».

أما ثالثا -أضاف بشـور- فعروبتنا هى عروبة المقاومة والمواجهة مع قوى الهيمنة والاحتلال الخارجية وقوى الفساد الداخلية. فى حين انتقد ما لحق بالعمليات العروبية من عدم الاهتمام الكافى بالديمقراطية.

وفى النقطة الرابعة بخصوص المواطنة قال بشـور إن عروبتنا بمشروعها المتجدد هى عروبة المواطنة التى ترفض التمييز بين أبنائها على أساس الجنس أو الدين أو اللون، فهى إذاً المحصنة ضد كل أنواع الفتن والتفتيت.

وحول العلمانية أكّد بشور «إذا كان المقصود بالعلمانية هى أن نرفض التمييز بين المواطنين على أسـاس الأديـان فنحن فى العروبة نقوم بهذا الأمر، أما إذا كان أن لا ندرك بأهمية الدين فى الشـعوب فنحن نعتقد أن الدين له أهمية والإسلام خصوصا له أهمية كبرى».

واسـتعرض معن بشـور عددا من المشـاريع والتى يدعو لها من أجل الوحدة بين العرب؛ كدعوته لإنشـاء قطار يربط بين الدول العربية بكل ما يعنـى ذلـك من عوامل اقتصادية وربما تسـهم فى بنـاء عمود فقرى للوحدة العربية نفسـها، وإلغاء التأشيرات من الدخول للبلدان العربية، وتفعيل مبادرة السوق المشتركة، وتشكيل مرصد للعمل العربى المشترك، بمعنى مراقبة تنفيذ القرارات التى تصدر والضغط من أجل تنفيذها.

وقد شهدت الندوة الكثير من المداخلات التى حملت آراء متعددة بين مؤيد ومعارض حول العروبة منهجا وممارسة فى الماضى والحاضر[1].

وفى سـياق تعقيبه على مداخلات الجمهور قال بشـور «إن كل من يقوم بأهداف العروبة أنا معه وأؤيده بغض النظر عن الهويات العقائدية

---

(١) السـابق، انظـر: ندوة معن بشـوربجمعية التجديـد الثقافة الاجتماعيـة ٢٦ مايو ٢٠١٠م

الخاصة، فأنا لا أناقش حزب الله فى هويتهم العقائدية حين واجهوا إسرائيل بل كنت جنديا مع حزب الله، وكذلك مع حماس، يجب الانتهاء من هذه المصطلحات والتسميات المجزئة».

وهو ما يؤكد أن البحث عن المشترك الثقافى يحتم علينا المضى فى التماهى بين القومية العربية والمشترك الثقافى، فحاصل القومية والمشترك بهذا المعنى يمثل الوعى بالمصير الواحد الذى هو وحده يمثل رافعة إلى المصير الواحد ..

الأكثر من هذا أن مواجهة القطرية لايقابله غير الوعى بالعبور من المعنى القومى للعروبة كما عرفناها إلى المعنى الثقافى للهوية كما يجب أن نعرفها ..

والبحث عن هذا المصير الإيجابى (المشترك الثقافى) يدفعنا للبعد عن الفهم القاصر لما حولنا ، والابتعاد عن شوفونية الأقليات والمذهبيات والعروبة المغلقة إلى آفاق أرحب، ربما كان خير مثال لها فى الحقبة الأخيرة ما رأيناه فى حادثة السفينة مرمر الحرية، التى جمعت العديد من الأقليات واللغات والمذاهب .. إلى غير واحد فى موقف واحد فى مواجهة الغرب الإمبريالى – الأمريكى وقبله الغرب الاستعمارى – الأوروبى... هذا الغرب الذى يتمثل فى « الجماعة الانحيازية» التابعة للغرب القابعة باسم الصهيونية فى المنطقة العربية ..

وهو ما يقترب بنا من العديد من المصطلحات التى تؤكد على هذه الهوية، منها المشترك بمعناه الدينى أو السياسى وهو ما نتمهل أكثر عنده هنا.